كتب دائرة المعارف الإسلامية

(٤)

علم التاريخ

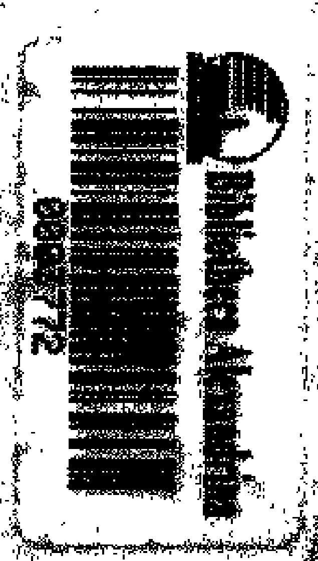
بقلم

گب

H.A.R. Gibb

لجنة ترجمة دائرة المعارف الإسلامية

ابراهيم خورشيد • د. عبد الحميد يونس • حسن عثمان



دار الكتاب اللبناني بيروت

علم التاريخ

كتب دائرة المعارف الإسلامية

(٤)



علم التاريخ

بقلم

گب

H.A.R. Gibb

لجنة ترجمة دائرة المعارف الإسلامية

ابراهيم خورشيد . د. عبد الحميد يونس . حسن عثمان

دار الكتاب اللبناني بيروت

دار الكتاب اللبناني
بيروت - لبنان
ص.ب ٣١٧٦ - برقيا (كتالبنان)
تلفون ٢٥٧٤٧٠ ٢٣٧٥٣٧
TELEX No 22865 K.T.L
LE BEIRUT

الطبعة الاولى

١٩٨١



المقدمة

وهذا هو الكتاب الرابع من « كتب دائرة المعارف الاسلامية » ويتناول موضوعاً من أهم الموضوعات الأسلامية وهو « علم التاريخ » بمعنى التقويم والحساب والتوقيت ، وبمعنى تدوين الحوادث الحولية وترجمة الرجال وسيرهم ، ويستعرض تطور هذا العلم عند العرب والفرس . وقد كتب هذه البحوث كلها المستشرق (كارّادفو) والمستشرق بلسنر والمستشرق العظيم جب .

أما كارّاد ڤو فقد سبقت الترجمة له في الكتاب الثاني من هذه السلسلة عن أفلاطون .

وأما بلسنر فمستشرق عمل محاضراً في معهد العلوم الشرقية بجامعة فرانكفورت ، وانصرف كل

الانصراف إلى إحصاء ما عرّب من الأدب والفلسفة والعلوم الطبيعية عند اليونان في العصور الوسطى ، ومعظم آثاره وبحوثه في العلوم عند العرب ، فقد ترجم لابن وحشية ، ودرس أسس الكيمياء العربية القديمة وتأثرها بفلاسفة اليونان القدماء ، وما صدر بالعربية من الأدب العبري في القرون الوسطى ، كما درس ترجمة العلوم اليونانية إلى العربية ، وله مقالات كثيرة في دائرة المعارف الإسلامية .

وأما المستشرق (السير هـ . ا ر . جِب) فمستشرق عظيم بجميع المقاييس ، ولد في الإسكندرية سنة ١٨٨٥ وتوفي سنة ١٩٧١ ، ومن مآثره أنه أحب العرب والمسلمين حباً جمّاً أسوة بأستاذه السيرتوماس أرنولد ، وكان يجيد اللغة العربية حديثاً وكتابة ويحفظ النصوص العربية عن ظهر قلب ويستشهد بها في محاضراته وأحاديثه . وكان هذا المستشرق العجيب دؤوباً عارم النشاط ، فقد درس ديوان الحماسة لأبي تمّام ، ومقدمة ابن خلدون ، والمعلقات السبع ، ومقامات الحريري .

والتحق جِب بمعهد الدراسات الشرقية الذي كان أستاذه أرنولد عميداً له (سنة ١٩١٩) ثم أصبح

محاضراً للعربية في هذا المعهد الذي تخرّج فيه (سنة ١٩٢١ ـ ١٩٣٠) وأستاذاً للغة العربية في جامعة لندن (١٩٣٠ ـ ١٩٣٧) وفي جامعة أوكسفورد (سنة ١٩٣٧ ـ ١٩٥٥) وفي جامعة هارفارد بأمريكا منذ سنة ١٩٥٥ ، ومديراً لمركز دراسات الشرق الأوسط (سنة ١٩٦٢) وعَرف جِبْ أئمة أدباء العرب وقرأ آثارهم في رحلاته الكثيرة في مصر وسورية ولبنان وفلسطين والمغرب الأقصى .

وإذا شئنا أن نُحصي آثار جِبْ ألفينا أنها تعزّ على الاحصاء ، ومن الأعمال الجليلة التي قام بها أنه ترجم للحركات الأدبية في الشرق منذ القرن التاسع عشر وتتبع أصولها ودوافعها الاجتماعية والسياسية ، ووضع كتاباً في دراسة الآداب العصرية ووصف النزعات الأولى للأدباء في هذه الأقطار من بعد ، ورجع في هذه الدراسة الى مراجع صعبة المنال مما جعل لكتابه شأناً كبيراً . وحسبه أنه كان عليماً بالحياة الفكرية في القرن الماضي مع نقد سليم ووزن لقدر الأدباء المصريين والسوريين واللبنانيين ، وصفوة القول أنه كان حجة في تاريخ الثقافة العربية .

ومن أهم آثاره « وجهة الإسلام » و « ما هو

الإسلام » و « الاتجاهات الحديثة في الإسلام » الذي أشرف على تحريره وعاونه في كتابته مستشرقون أعلام آخرون ، وصدّره بمقدمة بقلمه وخاتمة انتهى فيها الى أن الإسلام أكبر عامل للتوازن بين فوضى الوطنية الأوربية وزحف الشيوعية ، وقد كتب هذا السفر النفيس باللغة الإنكليزية ثم تُرجم للفرنسية ، ثم نقله إلى العربية الأستاذ كامل سليمان في السبعينات من هذا القرن ، وتُرجم إلى لغات أخرى .. ثم أصدر (جِبْ) بمعاونة سبعة من علماء الإسلاميات كتاب « الشرق الأدنى الإسلامي » وله أيضاً « دراسات في الحضارة الإسلامية » وأصدر بالإشتراك مع المستشرق الهولندي كرامرز « مختصر دائرة المعارف الإسلامية » . وقد كتب (جِبْ) كثيراً من المواد في دائرة المعارف الإسلامية وهو من هيئة تحرير هذه الدائرة .

وأما الأستاذ العلاّمة محمد مسعود الذي علّق على مادة علم التاريخ بمعنى التقويم والحساب والتوقيت فهو غني عن التعريف ، ولست أملّ من التنويه بعلمه الغزير وتضلعه في اللغة العربية وتحقيق مصطلحاتها ، وتمكّنه من علم الفلك ودراساته المستفيضة في الأندلس ، فضلاً عن خُلقه القويم وما اتصف به من دماثة وأدب جم . وإن له في أعناقنا دَيْناً

لا ننساه ، فقد كان يسهر معنا الليالي في مراجعة المواد الفلكية والأندلسية في دائرة المعارف الاسلامية ، ويوافينا بتعليقات قيمة على كل ما يتعلق باللغة والفلك والأندلس ، رحمه اللّه رحمة واسعة على ما أسدى للعربية من خدمات جليلة ولا شك أن من مآثر الإسلام أنه أشاد بفضل العلماء ، وما أعظم قول الرسول عليه الصلاة والسلام في هذا الشأن : « فضل العالم على العابد كفضلي على أدناكم » .

واللّه المعين .

١٩٨٠/٢/٤

إبراهيم زكي خورشيد
رئيس تحرير النسخة العربية من
دائرة المعارف الاسلامية

« تأريخ » : أولاً : بمعنى التاريخ العام ، أي تسجيل أهم حوادث الأمم ، وبمعنى الحوليات أي تدوين الحوادث عاماً عاماً ، وبمعنى الأخبار مرتّبة بحسب العصور .

وقد وردت كلمة التأريخ بهذه المعاني عنواناً لمصنفات تاريخية مثل (تكملة تأريخ الطبري) و « تأريخ بغداد » و « مكة » وغيرهما ، و « تأريخ الأندلس » . وأطلقت كلمة التأريخ أيضاً على طائفة أخرى من مصنفات تباين في موضوعها المصنفات الآنفة مثل « تاريخ الهند » الذي ألّفه أبو الريحان البيروني فإنه إلى مصنف في البحوث العقلية أقرب منه إلى مصنف في التأريخ . وكتاب تأريخ الحكماء المعروف بـ « إخبار العلماء بأخبار الحكماء » لابن القِفطي فإنه أشبه بمعجم يتضمن أخبار العلماء المتقدمين ومن حذا حذوهم من العرب الذين حافظوا على التقاليد اليونانية في العلم مقرونة بسرد ما أثمرته قرائحهم من المصنفات الكثيرة ، منه بمصنف في التأريخ .

ثانياً : بمعنى تحديد بداية الأخبار الخاصة بعصر من العصور ، وبمعنى حساب الأزمان وحصرها ،

وبمعنى تحديد زمن وقوع الحوادث تحديداً دقيقا .

وقد وقف المسلمون فضلاً عن تأريخ الهجرة الذي هو خاص بهم (أنظر مادة « الهجرة ») على طائفة من تواريخ عصور أخرى كتأريخ العالم الذي إنما هو حصر مشكوك في صحته لسعة الفوارق فيما يتعلق بتواريخ اليهود والنصارى والمجوس . فالبيروني وأبو الفرج الملطي المسيحي العقيدة ينعيان على اليهود ما أتوه من إنقاص عدد السنين عن المدة التي انقضت منذ الخليقة على وجه تأريخ ميلاد المسيح غير متفق مع النبوءات الخاصة بظهوره . ومما نعياه عليهم أيضاً أنهم أخّروا مولد شيث بن آدم عن موعده الصحيح بمائة سنة ، وجَروا على هذه الطريقة بالنسبة لغيره من الزعماء والشيوخ الذين تعاقبوا إلى عهد إبراهيم (ع) بحيث إذا حسب مدى ما بين الخليقة إلى ظهور المسيح كان ٤,٢١٠ سنين بدلاً من ٥,٥٨٦ سنة تقريباً وهي المدة التي نص عليها العهد القديم .

ويقول أبو الريحان البيروني أن اليهود كانوا يرقبون ظهور المسيح في أخريات سنة ١٣٣٥ من تأريخ

الإسكندر ، بينما المسيح قد ولد بحسب ما أجمعت الآراء عليه في سنة ٣١١ من هذا التاريخ .

وتاريخ الطوفان من ناحيته مازال موضوع خلاف في الرأي بين اليهود والنصارى . وقد أخذ به أبو معشر الفلكي في قانونه .

وكذا تأريخ بختنصر الأول اعتمد عليه بطلميوس الفالوذي في كتابه « المجسطي » كما اعتمد على تصحيح الأدوار الزمنية لقاللبس .

ومثله تأريخ « فيلفس أرديوس *Philip Arrhidaeus* » أبي الإسكندر أخذ به « ثاون الإسكندري *Theon* » في قانونه ، وكذا تأريخ الإسكندر المبني على الأشهر اليونانية ويعرف بتأريخ السلوقيين يبدأ من دخول « سلوق نيقاطور *Seleucus Nicator* » مدينة بابل بعد وفاة الإسكندر باثنَتي عشرة سنة ، وقد أخذ به السريان واليهود ويعرف عندهم بتاريخ العقود ، كما أخذ به الروم بفوارق طفيفة . وبمقتضى هذا التأريخ يكون مولد محمد (ﷺ) في سنة ٨٨٢ للإسكندر .

وهناك أيضاً تأريخ قيصر أنطونيوس الذي اعتمد

عليه بطليموس الفالوذي في تصحيحاته لمواقع النجوم .

وكذا تأريخ دقلطيانوس المعروف بتأريخ الشهداء ويبتدىء بالسنة الأولى من حكمه الموافقة لسنة ٥٩٦ من تأريخ الإسكندر ، وهذا التاريخ هو الذي عليه القبط إلى يومنا .

وقد أخذ الفرس وأصحاب زرادشت بتأريخين ليزدجرد الثالث يبدأ أحدهما من يوم اعتلائه عرش الملك والثاني من ويوم وفاته .

وفي عهد الحكم الإسلامي بفارس أدخل الخليفة المعتضد على التقويم الفارسي تعديلاً رجع بيوم النيروز ، الذي هو رأس السنة الفارسية ، إلى أوان أكثر ملاءمة لمواسم الزراعة بعد أن تقدم هذا الأوان في مجرى الزمن على أثر الإضافات المتوالية لأيام النسيء .

وهناك إصلاح آخر قام بإدخاله على التقويم بنفسه السلطان ملك شاه السلجوقي واضع التاريخ الجلالي (٣) في غرة رجب عام ٧١٠ م .

وأدخل غازان محمود تاريخ الايلخانية في أول رجب سنة ٧٠١ .

وفي أول مارس سنة ١٦٧٦ (بحساب التقويم القديم) اعتمد العثمانيون التقويم الشمسي القائم على التقويم اليوليوسي وأسموه « التقويم المالي العثماني » .

وإذا كانت السنة اليوليوسية تزيد على السنة القمرية بأحد عشر يوماً فقد ظلت تواريخ التقويم مخالفة لتواريخ التقويم الهجري .

وفي السنة الثلاثين من حكم السلطان أكبر وضع هذا السلطان التقويم الموصوف بالإلهي وهو يبدأ من يوم ٥ ربيع الثاني سنة ٩٦٣ (١٩ فبراير سنة ١٥٥٦) تاريخ جلوسه على العرش وسنواته شمسية .

وفي عصرنا الحاضر قدم الغازي أحمد مختار باشا تقويماً آخر على جانب كبير من الضبط والدقة لأن الخطأ فيه (أي الفرق) لا يتجاوز ٢٨ , ٠ من اليوم لكل مائة قرن . وفي عام ١٩٢٦ م نبذ الأتراك الكماليّون التقويم القمري الإسلامي وأحلوا محله التقويم الأوربي .

ويحسن بنا ، ونحن بسبيل الكلام على التواريخ ، أن نشير هنا إلى طريقة الترقيم المعروفة بحساب الجمّل وهي الطريقة التي ترى أحياناً في النصوص المتصلة بالأدب ، فإن المقصود منها إثبات التأريخ بوساطة الحروف التي تتألف منها الكلمات إذ تجمع دلالاتها الرقمية فتثبت ذلك التأريخ . وعلى هذا المنوال يكون حساب الجمل لعبارة « نجاة الخلق من الكفر بمحمد » هو ١٣٣٥ . وهذا المثل منقول عن البيروني .

المصادر :

[كارّاده ڤو B .Carra De Vaux]

تعليق على مادة « تأريخ »

(١) الدور الزمني لقاللبس *Calippe* الفلكي الحاسب اليوناني هو التصحيح للدور الذي استنبطه ماطن *Méton* الفلكي اليوناني الأثيني المشهور في سنة ٤٣٢ قبل الميلاد ونسب إلى اسمه أو أضيف إليه فقيل الدور الماطني أو دور ماطن . وكان هذا الدور يتألف من ٦٩٤٠ يوماً أي عدد أيام الدور القمري البالغ ١٩ سنة شمسية والذي في نهايته ترجع تواريخ ميلاد القمر إلى مثل مواقعها التاريخية من الأشهر ـ غير أنه ثبت فيما

بعد أن ذلك العدد من الأيام التي يتألف منها الدور القمري عند ماطن يزيد بقدر تسع ساعات ونصف ساعة على المدى الحقيقي للدور القمري المؤلف من مدة ١٩ سنة شمسية كما يزيد بقدر سبع ساعات ونصف ساعة على مجموع المدد المتعاقبة بين كل ميلاد للقمر والميلاد الذي يليه مكرراً ٢٣٥ مرة ، أي شهراً قمرياً ، فحدث بعد ذلك بقرن من الزمان أن جاء فلكي يوناني آخر وهو قاللبس فاقترح إصلاح الدور الماطني بأن ضاعف مدته أربع مرات إذ جعله ٧٦ سنة على أن يُحذف من آخر هذه المدة يوم واحد باعتبار أحد الأشهر القمرية ذات الثلاثين يوماً شهراً قمرّياً ذا ٢٩ يوماً ، وقد نسب هذا الدور إليه إذ سمي بالدور القاللبسي وهو ـ كما يؤخذ مما تقدم ـ ألِّف من أربعة أدوار ماطنية في كل دور من الثلاثة الأولى ٦٩٤٠ يوماً وفي الدور الرابع الأخير ٦٩٣٩ يوماً وثلاثة أرباع اليوم . وعلى هذا التعديل أصفق الفلكيون المحاسبون وعملوا به لأن الدور القمري الرابع المؤلف من ٦٩٣٩ وثلاثة أرباع اليوم جاء منطبقاً تمام الانطباق على أسلوب النسيء في التقويم اليوليوسي . وغير عسير على المتأمل أن يلمح مزايا هذا التعديل الحسابي وفوائده الجمة إذ حسبُه أن يعرف تواريخ مولد القمر كل سنة

من سنـي هذا الـدور ليقف فورا على هذه التـواريخ بعينها في أية سنة كانت متى عرف مكانها من سلسلـة سنوات الدور . والعدد الذي عليه الاصطلاح للدلالة على كل سنة من سنوات الدور القمري يسمى بالعدد الذهبي . إما لأن اليونـان كانـوا ينقشونـه بحـروف الذهـب في جدران معابدهـم وإمـا لأنـه كان يكتـب بالزرياب (ماء الذهب) في تقاويمهم مبالغة في لفت الأنظار إليه .

ومع ما ظهر من فوائد الإصلاح القالليبسي للـدور الماطني على الوجه السابق فإن الضبط لم يكن ضبطـاً مطلقاً ، إذ ظهر عند تطبيقه أنه يؤدي إلى فرق يوم كامل في كل ٣٥٣ سنة شمسية .

(٢) صح ما ذكره مؤلف المادة من أن مولد النبـيّ محمد عليه الصلاة والسلام كان في سنة ٨٨٢ من عهد ذي القرنين الموافقة سنـة ٥٧١ من التـاريخ المسيحـي وسنة ٢١٦ من التـاريخ العربي (الجـاهلي) الـذي أشهرُه التاريخ الهجري الحاضر بأسمائها وترتيبها وسنة ٤٠ من مُلك كسرى أنوشروان ، كما توافق الأيام التي تلت قران السيارين زحل والمشتـري في برج العقـرب وهو القـران المعـروف بـ « قـران ملـة الاسـلام » أو « قران الملة » فحسب ، على ما ورد في كتاب « منتهى

الإدراك في تقاسيم الأفلاك » إذ قال : « ولـد النبيّ صلّ اللّه عليه وسلم في السنة الأولى من القران الدال على ملة الإسلام » وقد حدد يحيى بن محمد بن أبي شكر المغربي الأندلسي على وجه التقريب موضع المولد الشريف من تلك السنة فقال : إن سنة ولادة النبيّ صلّ اللّه عليه وسلم اتفقت مع سنة ٨٨٢ للإسكندر وفيها كان قران بين زحل والمشتري في برج العقرب - قبل الولادة بقليل » .

وقد ثبت بالحساب الفلكي الدقيق أن هذا القران حدث سنة ٥٧١ م . كما جاء في كتاب « الكامل في أسرار النجوم » وكتاب « القرانات » لأحمد بن عبد الجليل وكلاهما من مخطوطات دار الكتب الأهلية بباريس ، وهذا دليل على أنه صلوات الله عليه ولد في تلك السنة وفي فصل الربيع منها في الأيام أو الاسابيع القليلة التالية لشهر مارس أي في شهر نيسان (أفريل) .

ولكن في أي يوم من هذا الشهر كان مولده صلّ اللّه عليه وسلم ، وما هو مقابله من التاريخ العربي ؟ الجواب : إن الذي عليه الاجماع في مولده عليه السلام

هو أنه كان لِثنتَي عشرة ليلة من شهر ربيع الأول وأنه كان عند إبهار النهار ـ أي وسطه ـ في قول ، وحين طلوع الفجر في قول جده عبد المطلب : « ولد لي الليلة مولود مع الصبح » غير أن هذا الاجماع على تاريخ مولده لم يكن سوى ما أخذه الناس بالتواتر واصطلحوا عليه اعتباطاً ، إذ الحقيقة أن تاريخ مولده صلى الله عليه وسلم مختلَف فيه بفروق أيام قليلة ، فقد قيل إنه كان لعشر ليال مضت من ربيع الأول . وذهب الحافظ الدمياطي إلى أنه كان لسبع عشرة ليلة خلت منه . وقال ابن دحية « إنه كان لثمان مضت منه وأنه هو الذي لا يصح غيره لأن عليه إجماع أهل التاريخ » .

وقد تناول المغفور له محمود حمدي باشا الفلكي المصري ـ الذي شرّف مصر ورفع رأسها عالياً بين علماء أوروبا في مستهل النصف الثاني من القرن الماضي ببحوثه ومصنفاته التي طبعت كلها في دار الطباعة الإمبراطورية بباريس ـ تناول الاختلاف بالتحقيق والتمحيص في رسالته التي طبعت في هذه الدار سنة ١٨٥٨ ميلادية تحت عنوان :

Mémoire Sur le calendrier arabe avant

l'Islamisme et sur la naissance du Prophète

Mohammad, par Mahmoud effendi, astronome égyptien .

فتأدى به التحقيق الدقيق والتمحيص العميق إلى تقرير الحقيقة الآتية وهي : أن مولد النبيّ صلّى اللّه عليه وسلم كان في ليلة الاثنين الموافق ٩ من ربيع الأول سنة ٢١٦ من تاريخ العرب . وقد ساق في مساق التدليل على صواب تحقيقه هذا اثني عشر وجهاً تاريخيّاً وفلكيّاً تخلص منها إلى أن التواريخ المختلف فيها لمولده عليه السلام وهي ٨ ، ١٠ ، ١٢ من ربيع الأول ليس منها ما يطابق وقوعه يوم اثنين . وأن الاثنين إنما كان يوم ٩ ربيع الأول الموافق ٢٠ أفريل سنة ٥٧١ من الميلاد المسيحي .

(٣) هذا التاريخ وضعه عمر الخيام وعبد الرحمن الحارثي . وهو تاريخ شمسي بدأ بالعاشر من رمضان سنة ٤٧١ هجرية . وأسمي بالتاريخ الجلالي نسبة إلى السلطان جلال الدين السلجوقي ، واتخذ له أسماء الأشهر القديمة مع التمييز بينها والجديدة

فقيل : شهر فروردين قديم وفروردين الجلالي وشهر أردبهشت القديم وأردبهشت الجلالي ، وجعل رأس السنة يوم نوروز السلطان الذي تحل الشمس فيه ببرج الحمَل واعتبرت كل سنة من ثلاث سنين متوالية ٣٦٥ يوماً والسنة الرابعة بعدها ٣٦٦ يوماً ، وبالنظر لاعتبار وقوع رأس السنة يوم الاعتدال الربيعي (يوم حلول الشمس في برج الحمَل وهو في الآن نفسه يوم النيروز) كان التاريخ الجلالي من أضبط تواريخ الأمم الماضية لأن سنواته حقيقية وأشهره اصطلاحية .

محمد مسعود

تاريخ : لفظ عربي بمعنى العهد أو الحساب أو التوقيت ، أي تحديد الوقت . وقد استكملت المادة السابقة على وجه مُرضٍ بفضل المادة الباحثة في مادة زمان . ومن ثم أصبحت الاستفادة منها غير ميسورة إلا بالرجوع إلى تلك المادة ، وفيما يلي تذييل للمادتين يكمل ما فيهما من نقص مع الاعتماد على المصادر الأصلية الماسة بالموضوع كلما دعت الحاجة إلى ذلك .

إن أصل كلمة تأريخ هو الأصل السامي العام لكلمة « ورخ » التي تمثل على سبيل المثال في كلمَتي « يارْيَح » العبرية التي معناها القمر و « يرَح » التي معناها الشهر . وعلى هذا القياس يكون معنى كلمة تأريخ هو التوقيت أي تحديد الشهر ، ثم اتسع نطاق هذا اللفظ فشمل من جهة معنى تحديد عهد حادث ما ، وبمعنى التأريخ : أي رواية هذا الحارث ، ومن جهة أخرى بمعنى تحديد الوقت أو العصر أو التأريخ المدون بحسب السنين .

ومما يلفت النظر ما أورده البيروني في ص ٢٩ من كتاب الآثار الباقية (طبعة سخاو *Sachau*) وذكره الخوارزمي أيضاً في مصنفه مفاتيح العلوم (طبعة ڤان ڤلوتن ، ص ٧٩) بالتفنيد والتخطئة من أن كلمة تأريخ فارسية معربة وأن أصلها الفارسي هو « ماه روز » التي تدعو إلى الشعور شعوراً لامراء فيه بأن المراد منه تعيين بدء الشهر . ومن ثم يرى أن هذه النظرية تتصل بالقصة التي رواها عدة مؤرخين وهي ترد أخذ المسلمين بتأريخ الهجرة تقويماً لهم إلى

نصيحة الهرمزان للخليفة عمر (البيروني ، الكتاب المذكور) .

وقد نقلت أسماء الأشهر العربية القديمة المذكورة في مادة زمان عن البيروني من الجدول الذي في صفحة ٦٩ من طبعة سخاو . . ووردت هذه الأسماء باختلاف يسير ، ولكنه ملحوظ ، في الجدول والأبيات التي في الصفحات ٦٠ ، ٦١ ، ٦٢ من هذا الكتاب .

زد على هذا أن البيروني يذكر في صفحة ٦٣ أشهر ثمود إلى جانب منظومة أبي سهل عيسى بن يحي المسيحي التي تعين على استذكار هذه الأشهر . ولأيام معينة من الشهر أسماء أوردها البيروني في صفحة ٦٤ .

ويطلق على وحدة الزمن التي تتألف من أربع وعشرين ساعة لفظ« يوم » تمييزاً له عن النهار . ويوم يسبق ليلة في الاصطلاح « يوم وليلة » ولكن النهار يذكر بعد الليل . وقد اهتدى فيشر سنة ١٩٠٩ إلى

علة ذلك ، وهي أن النهار يرجع إلى الحساب السامي الأول الذي كان يجعل اليوم من الغروب إلى الغروب ، بينما يرجع الليل إلى التقويم المتأخر الذي يجعل اليوم من المساء إلى المساء مما له صلة بالسنة القمرية . وقد شعر العرب بأن اليوم اصطلاح شامل فقدموه وأخروا النهار لأنهم أدركوا أنه تعبير عام على الزمن لا يصبح يوماً إلا إذا ضُم إليه الليل . وهذا هو الوضع الصحيح الذي ارتأوه .

و « أيام الفِجَار » ليست هي أيام الغدر وإنما هي أيام القتال في الشهر الحرام وأبو الريحان البيروني يسمي أحد هذه الأيام بيوم الغدر وقد حدث هذا الغدر في روايته قبل عام الفيل . وكان موقع الحادث الذي آثروا تسميته بالفجار في سنيّ الشباب من عمر النّبي .

ولم نصل بعد إلى حل لمسألة اليوم الذي يوافق أول المحرم من العام الأول للهجرة . وكذلك لم

---

(١) راجع الحاشية رقم (١) من هذه المادة ففيها ما يمهد للقارىء استخراج تاريخ اليوم الأول للهجرة من التاريخ المسيحي

يتقدم بنا (بول) خطوة في هذا السبيل ، وقد أخذ مايرJ. Mayer مما ذهب اليه بابنكرBabinger من أن يوم ١٥ يولية سنة ٦٢٢ هو اليوم الأول للتاريخ الهجري . ونشأت بعد هذا صعوبات فلكية ، ولم يحاول تقرير يوم من أيام النسيء للتغلب على هذه الصعوبات وإنما حول اليوم إلى ١٦ يولية . وقد أبدى بابنكر في تعليق له أنه قد أخذ بيوم ١٥ حتى عهد السلطان سليم الأول كما يستفاد من إشارة عاشق باشا زاده إلى يوم « الخميس » (عاشق باشا زاده ، ص ٢٧٣ ، س ٩) ثم جرى الحساب بعد فتح مصر اعتبارا من ١٦ يوليو . غير أنه لا شواهد هناك تؤيد ذلك . وبدأ ڤستنفلد ومالر بيوم ١٦ ، وهو ما جهر مالر بعدم صحته . وعلى كل حال فما ينبغي ألاَّ يغيب عنا أن تأريخاً إسلاميّاً لا يمكن تحديده تحديداً لا مراء فيه إلا إذا عرف اليوم الذي بدأ فيه هذا التأريخ من أيام الأسبوع . ومن الثابت أن يوم ١٥ يونية سنة ٦٢٢ كان يوم خميس ويوم ١٦ منه كان يوم جمعة .

وقد دخل بعض التحوير على أسماء الشهور

الإسلامية في مراكش وفي الأرخبيل الهندي الشرقي بعضه من الوجهة الهجائية والبعض الآخر من وجهة التسمية وفي جزيرة مدغشقر يستخدمون أسماء صور فلك البروج الاثنى عشر ؛ ويتخذون أحياناً الأسماء السنسكريتية للشهور أما عن بقية البلاد فانظر المواد القائمة بذاتها عن أسماء الشهور .

ولا يمكن أن يتعاقب أكثر من أربعة أشهر ذات ثلاثين يوماً تعاقباً متصلاً ولا أكثر من ثلاثة أشهر ذات تسعة وعشرين يوماً تعاقباً متصلاً أيضاً كما جاء في كشاف اصطلاحات الفنون طبعة شبرنكر ، مادة تأريخ ، لأن تحديد بداية الشهر مربطة برؤية الهلال .
وفيما يختص بمحاولة إدخال السنة الشمسية لأغراض الخراج يمكن الرجوع إلى Ginzel.

أما عن تأريخ الطوفان فانظر البيروني ، ص ٢٣ وما بعدها والجدول الذي في صفحة ١٣٧ ، فقد قال إن أصحاب النجوم حددوا بداية ذلك التأريخ ، أي القران ، من لدن القران الأول لزحل والمشتري الذي اتفق وقوعه قبل الطوفان بمائتين وتسع وعشرين سنة

ومائة وثمانية أيام . وبين كون الطوفان وبين أول ملك بختنصر الأول ألفا سنة وستمائة وأربع سنين . وبين بختنصر وبين الإسكندر ، أي التأريخ السلوقي ، أربعمائة وست وثلاثون سنة . ولكن ورد في الجدول أن بين كون الطوفان وبين أول ملك بختنصر ١٧٣ , ٨٦٠ يوماً . ويظن تبعاً لهذا أن الـ ٢ , ٦٠٤ سنة حسبت على الأرجح من لدن القران . وحدد أبو معشر الفلكي تأريخ الطوفان في وقت قران جميع الكواكب في آخر برج الحوت وأول برج الحَمل ، وأن بين ذلك الوقت وبين أول تأريخ الإسكندر ألفين وسبعمائة وتسعين سنة كبيسة (أي شمسية) وسبعة أشهر وستة وعشرين يوماً . وذكر البيروني في صفحة ٢٥ الخلاف بين هذين الحسابين . وحساب الـ ٢ , ٦٠٤ سنة التي أسلفنا ذكرها من لدن قران زُحَل والمشتري (أي تأريخ الطوفان ٢٦٠٤ ـ ٢٢٩ = ٢٣٧٥ سنة قبل بختنصر) يوصلنا إلى نفس النتائج تقريباً .

وشهور تأريخ بختنصر المعروف بالتأريخ القبطي

القديم مصرية (كشاف اصطلاحات الفنون ، رقم ٧ ومدتـه ١٥٩,٢٠ ؛ وفي رواية البيرونـي ١٥٩,١٠١ وفي سخرم *Schram* ١٥٩,٤٣٦ قبل التأريخ السلوقـي [أي ٢٦ فبراير سنة ٧٤٧ ق . م . كما ذكر كنزل ، جـ ١ ، ص ١٤٣] وهـو ما يتفـق والـ ٤٣٦ سنـة المذكورة آنفاً) . وسنوه إثنا عشر شهراً كل منها ثلاثون يوماً ، ويضـاف إلى ذلك خمسـة أيام النسيء . وبين تأريخ بيلبس وهذا التأريخ مماثلة ، وغاية ما في الأمر أن بـين بختنصر وبيلبس ٤٢٤ سنـة عدتهـا في رواية البيروني ١٥٤,٧٦٠ يوماً أي أنـه كان في ١٢ نوفمبـر سنة ٣٢٤ ق . م .

وتـأريخ الإسكنـدر الـذي يسمـى أيضـاً التـأريخ القبطي الجديد يبـدأ في الحقيقـة من لدن الإمبراطـور أغسطس ويوافق ١٤ فبراير سنة ٢٧ ق . م .

والتـأريخ السلوقـي يبـدأ يوم الاثنـين بعـد وفـاة الإسكنـدر (٣٢٣) باثنتَـي عشرة سنـة شمسية . ويزعم آخرون أنه يبدأ في أول ملكه . وقد شاع الخلط في هذا المقام بين الاسكنـدر الأكبـر وبـين الاسكنـدر

الرابع *Aigos* ويرى البيروني في صفحة ٢٨ أن الإسكندر لما خرج وهو ابن ست وعشرين سنة متجهزاً لقتال دارا ورد بيت المقدس واليهود ساكنوه فأمرهم بترك تأريخ موسى وداود والتحول إلى تأريخه واستعمال تلك السنة أوله ، وهي السنة السابعة والعشرون من ميلاده ، فأجابوه إلى ذلك وائتمروا بأمره فيه لإطلاق الأحبار ذلك لهم عند مضي كل ألف سنة من لدن موسى .

أما أهل فارس فأسلوبهم في الحساب لم يوضح توضيحاً كافياً في نواحيه الرئيسية . والثابت أن السنة الفارسية القديمة كانت سنة شمسية شهورها اثنا عشر شهراً كل منها ٣٠ يوماً ، ويضاف إلى ذلك خمسة أيام للنسيء أي أنها كانت ٣٦٥ يوماً . وأيام الشهر لها أسماء ذكر كنزل صيغها الفهلوية والزندافستية وذكر البيروني في صفحة ٤٣ صيغها الفارسية الحديثة . واليوم الثامن والخامس عشر والثالث والعشرون من الشهر تسمى باسم واحد .

وأسماء هذه الأشهر (في أوضاعها الواردة عناوين

للمواد كل مادة خاصة بحالة معينة) هي كما يلي :

❋ فروردين (١٩) ❋ مهر (١٦)
❋ أرديبهشت (٣) ❋ آبان (١٠)
❋ خرداذ (٦) ❋ آذر (٩)
❋ تير (١٣) ❋ دي (٨ ، ١٥ ، ٢٣)
❋ مرداذ (٧) ❋ بهمن (٢)
❋ شهرير (٤) ❋ اسفندارمذ (٥)

ووردت أسماء الأشهر كلها بمثابة أسماء للأيام . وقد وضعنا بين قوسين رقم اليوم الذي يشترك مع الشهر في الاسم . وللتمييز بينهما يضاف لفظ (ماه) إذا كان المقصود به الشهر ، وروز إذا كان المقصود به اليوم . ويحتفل باليوم الذي يجيء متفقاً في الاسم مع الشهر .

وتقل السنة البالغ عدد أيامها ٣٦٥ ست ساعات عن السنة المدارية ، ولذلك فإنه لا يمكن جعل صلتها بالفصول ثابتة إلا بكبس يوم كل أربع سنين ، أو بكبس شهر كل مائة وعشرين سنة . ومن المأثور أن (Ginzel ، جـ ١ ، الفصول من ٧٦ ـ ٧٨)

الطريقة الثانية كانت مستعملة ، إلا أنها لم تكن مرعية بدقة ، وقد شرح كتشميد شرحاً مبيناً ما ذكرته الكتب من أن الشهر المكبوس والأيام المكبوسة خلال دور يبلغ ١٤٤٠ سنة قد ألحقت في موضعها من الشهر التالي في سياق الأشهر بحيث لا يشرف هذا الدور على التمام حتى تكون السنة قد جبرت . ويسمى الشهر المكبوس باسم الشهر الذي ألحق به مع إضافة رقم الثاني : وآية ذلك أنهم في كل ١٢٠ سنة حسبوا السنة سنتين ثم حسبوا سنة متنقلة وأخرى ثابتة تكبس بإضافة شهر إليها . وعندما حصل الكبس لأول مرة كان موقع الأيام المكبوسة من السنة في آخرها . وعلى هذا أصبح شهر فروردين من سنة ١٢١ المتنقلة بحكم الكبس الأول معادلاً لشهر فروردين الثاني المكبوس من الشهر في كلتا السنتين ، وظل متخلفاً خلال المائة والعشرين السنة التالية عن اسفندارمذ من السنة الثابتة الموافق شهر فروردين من السنة المتحركة التالية . وبعد مضي الدور الثاني المؤلف من ١٢٠ سنة وافق الشهر المكبوس شهر أرديبهشت من السنة ٢٤١ المتنقلة ، وسمي لذلك

شهر أرديبهشت الثاني . ثم تلت الأيام المكبوسة شهر أرديبهشت من السنة المتنقلة وظل في دور المائة والعشرين سنة التالية حافظاً لمكانه بعد أرديبهشت من السنة المتنقلة ،بحيث وافق في كل مرة شهر اسفندارمذ من السنة السابقة ، وبذا كان الشهر المكبوس والأيام المكبوسة تأتي دائماً في نهاية السنة الثابتة ولا تتغير مواضعها إلا في السنة المتنقلة كما أسلفنا بيانه . وبما أنه حدث في عهد أنوشروان كبس جعل موضع الأيام المكبوسة بمقتضاه بعد شهر آبان (سنة ٣٥٠ م ؛ ٨ × ١٢٠ = ٩٦٠ سنة) فيكون قد انقضى حوالي سنة ٥٣٠ ب . م . منذ الكبس الأول .

وعليه فيحتمل أن يكون الكبس الذي تلا الكبس الواقع في عهد أنوشروان قد حل حوالي عام ٥٦٠ من الميلاد . ولكن بلاد فارس في ذلك العهد أصبحت بلداً إسلاميّاً ، ولما لم يكن في هذه البلاد تأريخ ثابت وإنما كان التأريخ يتغير بتغير عهد كل ملك ، وأن سلسلة تعاقب ملوك فارس قد انتهت حلقاتها بيزدجرد الثالث فقد استمر حساب السنين من عهد هذا الملك

(٦٣٢ م) ونشأ عن هذا تأريخ يزدجرد الذي سمي باسم هذا الملك الذي دالت في عهده دولة فارس .

ويبدأ هذا التأريخ بيوم الثلاثاء ١٦ يونية سنة ٦٣٢ الموافق لليوم الـ ١,٩٥٢,٠٦٣ من التقويم اليوليوسي في رواية سخرم*Schram* واليوم الـ ٣,٦٢٣ أو ٣,٦٢٤ من الهجرة . وإذ لم يكن هناك كبس في القرون الأولى من تأريخ يزدجرد فقد ظلت أيام النسيء تلحق في موضعها قبل شهر آبان من السنة المتنقلة . وينبغي توصلاً إلى حساب التواريخ بمقتضى هذا التقويم أن نعرف ما هو الموضع الذي أدرج المؤلف فيه أيام النسيء . وقد جاء الكبس في كتاب سخرم تالياً شهر إسفندارمذ كما جاء تالياً شهر آبان .

وقد نتج عما ذكرناه من العدول عن الكبس أن اليوم الأول من السنة الجديدة لتأريخ يزدجرد ظل على الدوام في تأخر ، ولهذا أمر السلطان جلال الدين ملكشاه بن آلب أرسلان بإصلاح هذا التقويم وبناء على ما ورد في كشاف اصطلاحات الفنون يكون هذا التأريخ موافقاً ليوم الجمعة ١٨ فروردين من التقويم القديم ، وهو

يوافق اليوم الـ ١٧٣, ١٦٣ من تاريخ يزدجرد . وقد حسب ذلك فوجد أنـه يوافـق فروردين الأول من التقويم الجديد . وهذا التاريخ يوافق ١٠ رمضان عام ٤٧١ (١٥ مارس سنة ١٠٧٩ ؛ ومن هذا الحين أخذوا يكبسون يوماً سادساً كل أربع سنوات مع إغفال سنة بين آن وآخر .

وقد أدخل الايلخان غازان محمود على هذا التقويم إصلاحاً جديداً . ويروي كنزل أن الفضل في معرفة بداية التقويم الايلخاني ، وهو يوم الخميس ١٣ رجب من عام ٧٠١ (١٣ مارس سنة ١٣٠٢) يرجع إلى حمد اللّه مستوفي القزويني . وهذان التاريخان يتفقان إذا اعتبرنا ـ خلافاً لما قرره فستنفلـد ومالـر ـ أن بداية التأريخ الهجري هو ١٥ يولية سنة ٦٢٢ .

ولكن اسم يوم الأسبوع لا يتسق مطلقاً مع هذا التحديد . لأنه إذا كان أول رجب من عام ٧٠١ هـ يقع في يوم خميس أو يوم جمعة فإذن يكون يوم ١٣ إما يوم ثلاثاء أو يوم أربعاء . وقد زاد طين هذا الخلط بلّة أن كشاف اصطلاحات الفنون جعل يوم الاثنين اليوم

الأول من ذلك التأريخ على اعتبار أنه مستهل السنة ٢٢٤ من التقويم الجلالي ، وهذا يرجع بنا إلى عام ١٣٠٢ م ، على أن هذا التأريخ الذي لم يقم له وزن بعد ذلك ما برح محاطاً بالغموض والإبهام حتى الآن .

أما فيما يتصل بتأريخ الترك الأقدمين وأخبارهم فقد وردت في كشاف اصطلاحات الفنون بيانات مستفيضة من شأنها أن توسع نطاق معلوماتنا في نواح مختلفة من هذا التاريخ . من ذلك أنه إذا قال صاحب هذا الكشاف إن السنين عند الترك كانت سنين حقيقية أي سنين شمسية مدارية فهو إنما كان يقصد إلى السنين القمرية الشمسية ، أي سنين مكونة من إثنَى عشر شهراً قمريّاً أي من ٣٥٤ أو ٣٥٥ يوماً حصل توقيعها أي تطبيقها على السنة الشمسية بإضافة أشهر تكميلية إليها طبقاً لنظام موضوع وقاعدة معينة . وإذا كانت السنوات الكبيسة في كل دور من الزمن مقداره ثلاثون سنة يبلغ عددها إحدى عشرة سنة كما كان الحال عند العرب قبل الإسلام ، فإذن يكون الغرض الذي رمى إليه بفكره هو اليوم الخامس والخمسون بعد الثلثمائة من السنة الإسلامية ، على حين أن حقيقة

الواقع هي أن الشهر الـكبيس كان يكبس في الواقـع سبع مرات من كل دور مؤلف من تسع عشرة سنة كما هو عند الصينيين الذين تلقـى التـرك الأولـون عنهـم تقويمهم وعند اليهود أيضاً . والنتيجة واحدة ، لأنـه إذا كانت إحدى عشرة سنة كبيسة تحل كل ثلاثين سنة وسبع سنين كبيسة كل تسع عشرة سنة فإن الخـلاف يكون سنـة كبيسـة فقـط في كـل ٥٧٠ سنـة . وتتفق أسماء الأشهر التي ذكرها المؤلف وأسماء الأشهر التي نقلها كنزل عن ألغ بك . وقد ظل الترك يكبسون على طريقة أهل الصين فإن السنة عندهم أربعة وعشرون قسمـاً (تسـي وكثـي)

من الأقسام الصينية ، قسمان منهـا يقعـان في الشهـر الواحد . وإذا وقع ثاني القسـمين في الشهـر التالـي فهذا الشهر يعد كبيساً أو زائداً ، وفي لغتهم « شون آي » أي صوم الصينيين ؛ وهو ما يؤخذ منه أن الشهر الكبيس لا مكان له ثابتاً في التقويم . إن بداية السنة في الدرجة السادسة عشرة من برج الدلو *Aquarii* فهي أيضـاً من وضـع الصينيين . وقـد قدروا مدة السنـة بـ ٣٦٥,٢٤٣٦ يومـاً (٠,٠٠٠١ يوم = ٨,٦٤

ثوان = ١ فنك) أي ٣٦٥ يوماً وخمس ساعات و ٤٦,٩٨ ثانية . وهذا التقدير الخاطىء إلى أقصى حد لا يرجع إلى تحريف ما في النص بدليل ثبوت هذا الخطأ مما تبين فيما بعد من أن السنة قسمت إلى أربعة وعشرين قسماً كل قسم خمسة عشر يوماً و$\frac{٥}{٦}$ ٢,١٥٤ فنك . أما الأشهر فأشهر حقيقية أي قرانية مقررة تبدأ بالقران . ويمكن معرفة موقع السنة من دور الكبس بطرح ٦٣٢ من السنة الموافقة لها من تأريخ يزدجرد ، لأن السنة قد حسبت أيامها بـ ٣٦٥ يوماً ، وقسمة فرق السنين على ثلاثين ، فإذا نقص باقي القسمة عن ثلاثين فإنه يدل على أن السنة سنة كبيسة وذلك إذا كان هذا الباقي واحداً من الأرقام التالية وهي : ٢ ، ٥ ، ٧ ، ١٠ ، ١٣ ، ١٦ ، ١٨ ، ٢١ ، ٢٤ ، ٢٦ ، ٢٩ .

.وطريقة هذا الحساب الذي لا ينسحب على الشهر الكبيس بل على اليوم الخامس والخمسين بعد الثلثمائة لم يبدأ العمل به إلا في سنة ٦٣٢ من تأريخ يزدجرد الموافق سنة ١,٢٦٤ م .

وقد ألمّ المؤلف أيضاً بما كان قدماء الترك يعملون

به من تقسيم اليوم ، كما كان عند الصينيين إلى ساعات مضاعفة وقسمت الساعة المضاعفة هذه إلى ثمانية أقسام كل قسم يسمى كهن (كهنا) ويعرفه الصينيون باسم (كثو) وذكر المؤلف كذلك دوراً صينيّاً ستينيًا يتكون من دور واحد عشري ودور آخر عشريني كما ذكر كذلك أسماء الحيوانات الشائعة مطلقة على سنيّ الدور العشريني . وهناك دور يتألف من اثنَي عشر يوماً لكل يوم لون خاص ، والغرض منه مسألة اختيار الأيام .

وببدء الخليقة بدأ التاريخ ، وبينها وسنة ٨٦٠ من تأريخ يزدجرد ٨,٨٦٣ قرناً ، وقد انقضى منذ ذلك البدء حتى الآن ٩,٩٦٥ سنة . وسيعيش العالم ٣٠٠,٠٠٠ قرن كل منها ١٠,٠٠٠ سنة .

ويمكن الرجوع إلى مادة « سالنامه » فيما يختص بالتقاويم المعمول بها في تركية ، وتاريخ توقيت الحوادث في الإسلام يطابق إلى حد كبير علم الهيئة (انظر هذه المادة) . هذا والعلم بالآثار الطبيعية على مقتضى ما ورد في الآيات القرآنية لم يكن حتى الآن موضوع بحث مستقل ، فإن الآيات التي

تضمنت الإشارة إلى علم الهيئة والبحث في التقاويم قد عُني بجمعها نالينو *Nallino* في كتابه الموسوم بـ « علم الفلك وتاريخه عند العرب في القرون الوسطى » ، . وهناك ما يحدو بنا إلى الكلام على هذه النقطة ، فإن كتاب الآثار الباقية للبيروني يعد ابتكاراً صحيحاً في التأليف العلمي لأنه يعتبر أول محاولة لجمع كل تواريخ الأمم المعروفة ودراستها دراسة مبنية على النقد من الناحية الفلكية والمقارنة بينها من الناحية التاريخية . وقد أوجز البيروني هذا الكتاب في مؤلفه « التفهيم لأوائل صناعة التنجيم » وفيه بعض الخلاف في الحساب ، كما سبق أن بيّنا .

وهناك بعض المعلومات في مقدمات التواريخ العامة مثل تاريخ الطبري ، جـ ١ ، ص ٣ وما بعدها ، وهي أكثر اقتضاباً في ابن الأثير جـ ١ ، ص ٩ وما بعدها . فقد جاء في هذه المقدمات أن اليهود قدّروا المدة التي غبرت منذ بدء الخلق بـ ٤,٣٤٢ سنة ، وهو أمر لا يتفق والتقويم العبري . ويقال إن الروم حسبوا المدة من بدء الخليقة حتى الهجرة بـ ٥,٩٩٢ سنة وشهر ، وذهب المجوس إلى أنها منذ

عهد كيومرث إلى الهجرة ٣,١٣٩ سنة .

وفي كتب علم الفلك أحاديث كثيرة في هذا الشأن منها كتاب عجائب المخلوقات للقزويني ، وفي نهاية الأرب للنويري كثير من الفوائد الأدبية ففي صفحتَي ١٦٧ و ١٦٨ مثلاً جدول بالسنوات التي بين ٩٤,٨ للهجرة والتي سميت بأسماء خاصة لمناسبات معينة . وفي رسائل إخوان الصفا وخلاّن الوفا معلومات فلكية لحساب الزمن وبخاصة فصول السنة .

[بلسنر M. Plessner]

« تأريخ » : (علم التأريخ) ينطبق ـ باعتباره مصطلحاً من مصطلحات الثقافة العلمية ـ علىَ تدوين الحوادث الحولية ، كما ينطبق على تراجم الرجال وسيرَهم لا على تاريخ شامل للثقافة العقلية بصفة عامة ؛ والتأريخ على هذا الاعتبار يتلخص تطوره عند العرب والفرس في أربع مراحل :

(ا) من البداية إلى القرن الثالث للهجرة .

(ب) من القرن الثالث إلى القرن السادس .

(حـ) من نهاية القرن السادس إلى بداية القرن العاشر .

(د) من القرن العاشر إلى القرن الثالث عشر .

أما عن مصادر التأريخ عند الأتراك العثمانيين فيُرجع إلى المادة المعقودة على « الأتراك » ، وعما كتب عن بلاد الملايو ، يُرجع إلى المادة المكتوبة عن جزر الملايو .

(ا) إن مسألة مصادر تدوين التأريخ عند العرب لم تحل حلاً نهائياً بعد للفارق العظيم الذي لم نهتد حتى الآن إلى إدراك كنهه بين الأساطير الشعبية المنقولة بالتواتر عن العرب في العصر الجاهلي وبين الأخبار التاريخية التي ظهرت في القرن الثاني للهجرة مسايرة بعض المسايرة للعلم وما يقتضيه من الدقة والضبط ، وهناك رأي لطائفة من الكتّاب المحدثين يخلع على هذا التطور تأثيراً قاطعاً كما يؤخذ من كتاب الملوك المصنف بالفارسية (انظر الفقرة الرابعة الآتية بعد) ، إلا أنه يبدو من المرجح أن التأريخ عند العرب نشأ من اجتماع مصنفات تاريخية أو شبه تاريخية مختلفة الاتجاهات والمقاصد رأينا أن من الأصلح معالجتها هنا ، كل منها على حدته .

١ ـ التأريخ المأثور عن العصر الجاهلي :

لعله كان من المتوقع أن يوجد في بلاد اليمن ضرب من التأريخ المأثور بالكتابة ، فقد كانت هذه البلاد مركز حضارة استقرت دعائمها عهداً طويلاً وحفظت آثارها بالنقوش المعينية والسبئية والحميرية ، وكل ما وصل إلينا من هذا القبيل يحمل طابع التأريخ المنقول بالسماع كبضعة أسماء للملوك القدماء وقصص غامضة لُحمتها وسداها المبالغة والتهويل عن عصور غبرت وذكريات قد تكون في الغالب أكثر من تلك دقة إلا أنها أكثر منها غموضاً واستغلاقاً عن حوادث وقعت في القرن السابق لظهور الإسلام (انظر مادتَي « سبأ » و « أبرهة ») . وفي خلال القرن الأول للهجرة أفسح الخيال المجال للتاريخ المأثور بالسماع حتى تألفت مجموعة من الأقاصيص والأساطير زعم أصحابها أنها تاريخ وافٍ لبلاد العرب في العصور القديمة اقترنت به أسماء رجال من طراز وهب بن منبه (انظر هذه المادة) وعُبَيد بن شَرْيَه . وما صنفه الاثنان في هذا الموضوع دليل وافٍ على أن العرب الأقدمين كانت تنقصهم الملكة التاريخية

والنفوذ إلى الحقائق حتى في أخص ما يتصل منها بحوادث عصرهم : ومع ذلك فقد قبلت الأجيال التالية رواياتهم في مجموعها وأدمجها المؤرخون وكتّاب آخرون في مؤلفاتهم .

وكان ابن إسحاق أحد الرواة عن عُبيد ، وقد جمع عبد الملك بن هشام « كتاب التيجان » لوهب في وضعه الحاضر ، وأحل الطبري في ذخيرته الرائعة في المعارف الدينية المواد التي أخذها عنه محل الاعتبار ، نعم إن ابن خلدون أشار إلى ما في بعض تلك القصص اليمانية من السخف والخرافة (جـ ١ ، ص ١٣ ـ ١٤) إلا أنه لم يتوانَ عن إيراد هذه القصص بعينها لتحلية نظرياته والترغيب فيها ، ولهذا بقيت في مجموع التأريخ العربي عنصراً ينافي بداهة العقل ويتعارض مع نمو ملكة النقد وتفهم التأريخ القديم تفهماً صائباً سديداً .

أما عرب الشمال فقد كان الحال عندهم مبايناً لما تقدم بعض التباين ، إذ كان لكل قبيلة تاريخ مأثور يعلو في حالات معينة على مستوى إدراك القبيلة ، فانطوى بذلك على ناحية خاصة بفكرة أنساب قبائل

العرب (كما عرفها العرب بعد ذلك) غير أنه لايوجد هناك ما يرشح للإلماع إلى وجود تاريخ مأثور لشمال بلاد العرب بحيث يعم هذه البلاد ، ثم إن للقالب الذي تكيَّف به تاريخ القبيلة أهميته ومكانته ، إذ أنه يتناول رواية أغلب حوادث « الأيام » التي في غضونها حاربت القبيلة أعداءها (انظر مادة « أيام العرب ») وجرت العادة بأن يتخلل كل رواية للحوادث بعض أبيات من الشعر ، هذا وليست النسبة بين العناصر النثرية والعناصر الشعرية واحدة ، ففي بعض الأحايين يكون الشعر ضرباً من ضروب الارتجال وفي بعضها الآخر تكون الرواية النثرية شرحاً للقصيدة الشعرية ، وفي كلتا الحالتين يكون الشعر هو الذي حافظ على تناقل الرواية وانتشارها حتى أنه لما نسيت الأشعار اندثرت الروايات القديمة باندثارها ، على حين أن أشعاراً جديدة كانت تنظم للتنويه بما جد من الفعال المجيدة في تاريخ القبيلة ؛ ومثل هذه الرواية ، وإن تكن مصبوغة بصبغة الغرض والتحيز ومجهولة زمن الحدوث ومغالىً فيها من الناحية الخيالية ، إلا أنها كانت مع ذلك على جانب من

الحقيقة والصواب ؛ هذا وقد حوَّلت الفتوحات الإسلامية مجرى الروايات المأثورة عن القبيلة دون تغيير في خصياتها بينما حافظت الروايات الجديدة محافظة واسعة النطاق على الاتصال القديم بين الشعر والنثر إلى جانب المبالغة وعدم الدقة المعهودين في الكتابات القديمة ، وهذا أيضاً كان من شأنه التأثير في التاريخ الإسلامي من حيث إن تلك الروايات المأثورة هيأت المواد التي استقى منها المؤرخون المحدثون في تدوين تاريخ الخلفاء الراشدين وخلفاء بني أمية .

أما العنصر الآخر في التاريخ المأثور للقبيلة فهو حفظ أنساب القبائل ، ومع هذا فقد ازداد نشاط علماء الأنساب في عهد بني أمية القديم بإنشاء « الدواوين » إلى جانب مصالح ذوي العصبيات من العرب المتنافسين ، وأدى ذلك إلى وقوع الخلط في نواحي علم الأنساب وفي القرن الثاني من الهجرة غزا علماء فقه اللغة ميادين رواية القبيلة التي كانت حتى ذلك الوقت مجالاً خاصّاً بنشاط الرواة والنسّابين . وذلك لتحقيق ما نزعوا إليه من الإحاطة بكل ما تبقى من آثار الشعر القديم مع ايضاح غوامضه ، فأدّوا للتاريخ

خدمة جليلة إذ جمعوا شتات هذه المجموعة من المواد التاريخية وعُنوا بترتيبها وتنسيقها بعد تمييزها بعضها عن بعض ،

وكان أبو عبيدة (١١٠ - ٢٠٩ هـ = ٧٢٨ - ٨٢٤ م ؛ وانظر هذه المادة) أحد الموالي الذين يمّتون إلى العراق بماتة الأصل ، وهو من المُثل البارزة في ذلك النشاط ، فإنه لم يحمل اسمه أي بحث من مائتي البحث المنسوبة إليه ، غير أن بعض هذه البحوث وردت بجوهرها في مصنفات ألفت فيما بعد آخذة بأطراف الرواية فيما يختص بشمال بلاد العرب ومنسقة في صورة سهلة التناول كروايات القبائل المستقلة وبطون القبائل فيما يرتبط بـ « الأيام » وتنسحب أيضاً حتى على الروايات التالية لظهور الاسلام وعلى الروايات التي احتوت شرح فتوحات الأقاليم المنقسمة بعضها على بعض ، والحوادث الهامة ووقائع الحروب بل أخبار الجماعات « كقضاة » البصرة و « الخوارج » و « الموالي » . وكان أبو عبيدة متهماً بمحاولة الطعن في العرب لصالح الشعوبية ، ولكن يستشف من

تحقيق هذه التهم وجوب حسبانها حُججاً على الدراية المجردة من شوب الغرض والتحيز لا على التحيز المقصود لذاته .

ولقد كان عمل هشام بن محمد الكلبي المتوفّى حوالي سنة ٢٠٤ هـ (٨١٩ م) شبيهاً بعض الشبه بعمل أبي عبيدة في اتجاهه ومناحيه إذ نظم المجموعات التي عُني والده (المتوفّى سنة ١٤٦ هـ ٧٦٣ م) بحشدها وقام بتوسيع نطاقها كما نظم مجموعات عوانة وأبي مخنف . وتتناول رسائله في الأغلب الغرض الذي ترمي إليه بحوث أبي عبيدة ، غير أن مرجع الفضل إليه في عنايته بتدوين الأخبار التاريخية الخاصة بمدينة الحيرة وأسرتها المالكة مستندة إلى المصادر والوثائق المكتوبة ، وقد خطا هذا العمل المقول باستناده إلى الوثائق المحفوظة في كنائس الحيرة والأسانيد الفارسية التي ترجمت له خطوات واسعة نحو التأليف التاريخي القائم على أساس العلم . ومع أنه لم ينته إلينا من ذلك المصنف سوى مقتبسات محدودة العدد فقد أثبتت التحقيقات الحديثة صحة روايته في مجموعة ، ويقال عن هشام

إنه نهج هذا النهج في مصنفاته الأخرى باعتماده على الكتَابات والمواد المكتوبة التي كانت تحت يده . ولكنه لم يكن مع ذلك بمنجاة من المطاعن العنيفة التي كالها له العلماء المحافظون على التقاليد متهمين إياه بالتزوير وكذب الرواية .

٢ ـ صدر الإسلام

إذا استثنينا ما استعان به هشام الكلبي من المواد الخاصة بالحيرة فإن بداية تأليف التاريخ العلمي باللغة العربية تربسط بالبحث في حياة النبيّ (ص) وأعماله ، وهو ما يستتبع رجوع أهل هذا التنظيم إلى مجموعة الأحاديث النبوّية وبخاصة الأحاديث المتصلة بغزوات النبيّ (ص) (ومن ثم إصطلاح « المغازي » أو الغزوات الذي أطلق على المصنفات الأولى التي ألفت في السير) . وكانت المدينة المنورة موطن هذه الدراسة ومهدها ، ولم يختص أحد بالتأليف في المغازي قبل القرن الثاني للهجرة في مواطن أخرى غير المدينة . وذاك الارتباط بالأحاديث الذي ترك أثراً لا يمحى في أسلوب التأليف التاريخي بالاعتماد على الإسناد يفسر التغيير البالغ الذي ظهر

منذ ذلك الحين في الصفات المميزة لرواية حوادث التاريخ وتمحيصها عند العرب .

وإنا لنشعر أول وهلة أنا نستند إلى أساس علمي وثيق حتى ولو سلمنا في الوقت ذاته بوجود بعض العناصر المريبة في الأثر الذي تناول العهد المكيّ ، والعهد المدنيّ من حياة الرسول (ص) .

وقد أدى الجيل الثاني من المسلمين إلى هذا التقدم ما هو أعلق بالمصادر والمراجع منه بمجموعات سبق تكوينها . ومع هذا فإن اثنين منهم وهما أبان بن عثمان وعروة بن الزبير ورد ذكرهما على اعتبار أنهما مصنِّفان في المغازي ، ولكن مصنفاتهما لم تذكر قط على لسان المصنفين الذين جاءوا بعدهما . وفي الجيل التالي اشتهر بعض المحدثين بمجموعتهم الشاملة لأحاديث المغازي وبخاصة محمد بن مسلم بن شهاب الزهري الذي دوّن بالكتابة مواد الحديث نزولاً على أمر الخليفة عمر ابن عبدالعزيز أو الخليفة هشام بن عبد الملك ، وقد أودعت هذه المواد خزانة الدولة التي حل بها العفاء فيما بعد .

ويُعزى إليه الفضل في أنه كان أول من قارن بين الأحاديث المختلفة المصادر لإدماجها في حديث واحد (قارن ذلك بحديث الإفك) وهذه خطوة إلى الأمام في العرض التأريخي ، غير أنها فتحت الباب على مصراعيه لعبث المحدثين غير الموثوق بروايتهم .

وقد كانت الأحاديث التي رواها الزهري أساساً للكتب المؤلفة في المغازي ، وجمعها ثلاثة من كتاب الجيل التالي ، إلا أن اثنين من هذه الكتب فُقدا كما فُقد كتابان آخران غيرهما . وإنما بقيت من هذه الكتب أجزاء متفرقة . أما الكتاب الثالث وهو السيرة المشهورة التي ألفها محمد بن إسحاق بن يسار المتوفّى سنة ١٥١ هـ (٧٦٨ م) فقد كان ثمرة تفكير أبعد أفقاً وأوسع نطاقاً من تفكير سابقيه ومعاصريه ، لأنه نزع فيه لا إلى تدوين تاريخ النبيّ (ص) فحسب بل إلى تاريخ النّبوة بذاتها ايضاً. وكان في هذا الأسلوب المبتكر يشمل اقساماً ثلاثة

« المبتدأ » وهو تاريخ العصر الجاهلي منذ الخليقة ، وقد استمد أكثره من وهب بن منبه ومن

المصادر العبرية ، ثم « المبعث » وهو تاريخ حياة النبيّ (ص) حتى السنة الأولى للهجرة ، ثم « المغازي » وتناول هذا التاريخ إلى وفاة النبيّ (ص) . وقد غدا هذا الكتاب المرجع الرئيسي لتاريخ العصر الجاهلي والصدر الأول من الإسلام وذلك على الرغم من أنه كان هدفاً للنقد الصارم بما تطرّق إليه من الأحاديث والمقتبسات الشعرية التي لا وزن لها لاصطباغها بصبغة الكذب والافتراء ، وقد عرف أن هناك أحاديث دخل عليها ـ كما هو معروف ـ بعض التحوير والتعديل ، غير أنه مما يدعو إلى الأسف أن ما اعتمد عليه منها الجامعون المتأخرون من العراقيين كان خير ما فيها بلا ارتياب (انظر الخطيب البغدادي) وقد تناولته يد الضياع فتمهدت السبل بذلك إلى ظهور موجز مشوّه بعض التشويه جمعه المصنف المصري عبد الملك بن هشام المتوفّى سنة ٢١٨ هـ (٨٣٣ م ؛ وانظر هذه المادة) . ومما هو جدير بالذكر أن جميع المؤلفين في المغازي كانوا من « الموالي » وإن يكن هذا التعبير لا يستتبع حتماً حتى في ذلك العهد رجوعه إلى

أصل غير عربي . فقد كان ابن إسحاق عراقي الأصل حقّاً لأن جده يساراً أسر في العراق سنة ١٢ هـ (٦٣٣ م) ولكن مما يتنافى مع الصواب أن نطلب في النزعة الفكرية التي بعثت ابن إسحاق على وضع مصنفه مؤثرات فارسية حتى ولو جاءت عن طريق غير مباشر ، إذ أن الصلات بين تلك النزعة والاتجاه الذي اتجه اليه وهب بن منبه من جهة ثم بينها ومذهب أهل الحديث المدنيين من جهة ثم بينها ومذهب أهل الحديث المدنيين من جهة أخرى تثبت أن تلك النزعة الفكرية كانت بلا شك من وحي العرب كما كانت متصلة بضوابط علم الحديث العربي الصحيح . وقد كان من نصيب الجيل التالي أن شهد أفق الدراسات والبحوث التاريخية ينفسح مداه . فقد عُزي إلى ابن إسحاق تأليف تاريخ للخلفاء ، وإنما يظهر أن هذا التأليف كان ضيق النطاق مختصر العبارة .

وألّف محمد بن عمر الواقدي (١٣٠ - ٢٠٧ هـ = ٧٤٧ - ٨٢٣ م) الذي خلف ابن إسحاق كتاباً لم يقتصر فيه على غزوات النبيّ (ص) بل تناول كثيراً من وقائع تاريخ العهود الإسلامية التالية

كما ألف تاريخاً جامعاً تناول فيه الكلام إلى عهد خلافة هارون الرشيد ، وبذا اقترب علم التاريخ القائم على الحديث من المادة التاريخية التي جمعها فقهاء اللغة مع الاحتفاظ بأسلوبه الخاص في إيراد الأحاديث . وتاريخ « المغازي » للواقدي هو وحده الذي حفظ كيانه بوضعه الأصلي . ولكن كاتبه محمد ابن سعد المتوفّى سنة ٢٣٠ هـ (٨٤٤ - ٨٤٥ م) اعتمد على الكثير من المواد التي جمعها ذلك المؤلف في مصنفه « كتاب الطبقات » في سيرة النبيّ (ص) وصحبه والتابعين .

وفكرة تصنيف معجم للتراجم كهذا تدل بذاتها على تطور جديد في فن التاريخ ، وتؤيد الارتباط الوثيق بينه وبين علم الحديث ، إذ أن هذه المواد جمعت في الأصل بقصد نقد الأحاديث وتمحيصها .

هذا ، ولذلك الجزء من كتاب ابن سعد في قالبه الأخير الذي صاغه فيه ، أي كتاب سيرة النبي (ص) (المجلدان الأول والثاني من الكتاب المطبوع) أهمية من وجهين : الأول أن تاريخ المغازي له

تكملة تتضمن أوامر النبي (ص) ونـواهيه وكتبـه ؛ وقد قال الواقدي إن ابن سعد استمد بكل ما وقعـت عليه يده من الوثائق والأسانيد . وأظهر بحجة ممـا تقدم على ذلك أن تلك الأجزاء التي أضيفت لأول مرة عن صفة أخلاق النبيّ (ص) وعلامات النبوة كانت ممهدة لما انشيء بعد ذلك في الكتب في شمائـل النبـي (ص) والدلائل .

ويخطو هذا التطور بنا خطوة أخرى نحو توجيه عناصر الحديث الصـحيح في اتجـاه آخـر من رواية الأحاديث (كما رأينا في ابن إسحاق) لك أن تلتمسه في فن القصّاص ويصور لنـا العـودة إلـى صنف من صنوف الأدب الشعبي يمت بصلة إلى مصنفات وهب ابن منبه . وبهذا الاتجاه الجديد الذي نهجته السيرة والذي اتجه إليه كذلك جميع المتأخرين من مؤرخي السيرة النبوّية يتضح لنا جليّاً أن نصيبه من الأسلـوب التاريخي قد أشرف على النهاية .

٣ ـ تاريخ الخلافة :

أتينـا في الفصـلين السـابقين علـى وصف لبـداية

تدوين الحوادث التي أعقبت وفاة النبيّ في رسائل متفرقة . ومما يجدر ذكره أن هذا النشاط كان مقصوراً على العراق ، فلم تُعْزَ أية رسالة من هذا القبيل إلى عالم ما من علماء الشام أو بلاد العرب أو مصر خلال القرنين الأولين للهجرة ، ومن ثم تبوأ العراق ورواية حوادثه المحل الأول بين المؤلفات التاريخية التي وصفت فيما بعد . بيد أن المأثور من حديث المدينة قد أمدّنا أيضاً ، فيما يتعلق بالخلفاء الراشدين ، بمادة أفادت بعض المؤلفين (كالواقدي) من ناحية اتصالها بأهل الحَديث المدنيين (نسبة إلى المدينة) . وما برح في مجال الشك وجود وثائق مخطوطة في المدينة كانت في ذلك العهد من المراجع التي يرجع إليها ، ومع هذا فإن الدقة التي تُتسم بها الأخبار التاريخية الواردة في الحديث المدني تدعو إلى الاعتقاد بوجود مواد من هذا القبيل فيها ، وقد توافرت الدلائل على وجود وثائق في العصر الأموي بدمشق والعراق معاً ، ولذا كان محتملا أن يكون المصنفون المتأخرون قد اعتمدوا على مواد من هذا القبيل في ترتيب مجموعة دقيقة للحوادث بحسب

تسلسل الزمن ترتيباً تناول ذكر أسماء الولاة والحكام وأمراء الحج وما جرى هذا المجرى عاماً فعاماً .

ولاستيفاء مثل هذا البيان الجامع لجأ المؤلفون إلى مواد روعيَ في جمعها التوفيق بين مناهج الرواة وفقهاء اللغة . وقد كانت المنزلة الأولى بين تلك المواد للروايات الخاصة بالقبائل العربية في العراق ، وطائفة منها هي الروايات الخاصة بقبائل أزد التي جمعها هي وروايات أخرى أبو مخنف (انظر هذه المادة) المتوفَّى سنة ١٥٧ هـ (٧٧٤ م) وقد تولى نقلها هشام الكلبي ، وهي عبارة عن رواية الكوفة لجانب عليٍّ ضد أهل الشام ، أما رواية كلب التي يوردها « عوانة بن الحكم » المتوفَّى سنة ١٤٧ هـ (٧٦٤ م) والتي نقلها هشام الكلبي أيضاً ففيها نزعة ظاهرة ضد عليٍّ لجانب أهل الشام . وهنالك رواية ثالثة لقبيلة تميم ، وقد تولى إذاعتها في الآفاق « سيف بن عمر » المتوفَّى حوالي سنة ١٨٠ هـ (٧٩٦ م) في صورة قصة تاريخية عن الغزوات تقوم إلى حد كبير على منظومات اتصالها بالقصة يشبه كثيراً

ذلك الاتصال الذي نلحظه في المنظومات الواردة فيما روي عن أيام العرب .

وهناك أجزاء متفرقة من روايات قبلية أخرى قد ظهر أمرها بين الملأ منها رواية باهلة المتصلة بحروب قتيبة بن مسلم ، فإنها بتفاصيلها الجلية الشائقة وبالمجال الذي أفسحته للوقائع والحوادث البارزة تختلف اختلافاً بّيناً عن المدوّنات الشاملة للحوادث المرتبة على مقتضى السنين مما أُلف في العصور التالية وفي هذا العصر . وهذه الروايات القبلية ـ على ما احتوته من روح التحيز وفي كونها لا تلزم غير صاحبها ـ لا يمكن القول بأن قيمتها التاريخية لا يقام لها وزن خصوصاً فيما تنطوي عليه من الإيضاح والتنوير للعوامل والمؤثرات الداخلية التي سيطرت على أحوال القرن الأول من التاريخ الإسلامي . ثم إنه مما لا يجوز إغفاله أن تلك المجاميع تتصل بعلم الحديث من ناحية الشكل ومن ناحية المحافظة الدقيقة على مبدأ « الاسناد » [وبداية هذا النشاط كانت تقترن باسم الشعبي أشهر محدثي الكوفة (انظر

هذه المـادة) المتوفَّى حوالي سنـة ١١٠ هـ (٧٢٨ م)] وليس فيها ما يدل على أثرٍ مؤثّرٍ خارجيّ لا شكلاً ولا موضوعاً .

وفي أوائل القرن الثالث اضطرد التقدم من جديد في طريق التأليف بوجه عام بفضل اتساع نطاق الحضارة المادية اتساعاً متوالياً وبفضل ظهور استعمال الورق الذي أسس أول مصنع له ببغداد سنة ١٧٨ هـ (٧٩٤ ـ ٧٩٥ م) فإن المخطوطات القديمة للمصنفات الأدبية واللغوية التي صنفت منذ هذا العهد قد وصلت إلينا .

ولكن هذا الابتكار لم يقض من فوره على عادة تناقل مجموعات المواد بوساطة الرواة ، تلك الطريقة التي ظلت مرعية إلى نهاية القرن ، لذلك يُشك في أن الشطر الأوفى من المائتين والثلاثين الرسالة المنسوبة إلى علي بن محمد المدائني (انظر هذه المادة) البصري المتوفى سنة ٢٢٥ هـ (٨٤٠ م) كتب في حياته فعلاً . ومما لا شك فيه أن قسماً كبيراً من هذه الرسائل لم يكن مجرد نسخ منقولة عن مجموعات أبي

عبيدة . على أن الأهم من ذلك هو مؤلفاته الكبيرة في تأريخ الخلافة ، ورسالتاه في تأريخ البصرة وخراسان . ولما كان المدائني قد تناول جميع الروايات العراقية بأساليب النقد السليم الذي يتمشى ومذاهب أهل المدينة فقد اشتهر مصنفه بصدق الرواية ، وغدا بذلك المرجع الأول لمصنفات العصر التالي ، وقد أيدت التحقيقات الحديثة دقة هذا المرجع بوجه عام .

ويؤخذ من استعراض التطورات السالفة أن الحدث البارز فيها هو أن الأمة الاسلامية قد اكتسبت النزعة التأريخية ، وذلك على الرغم من عداء طائفة من رجال الدين المتقدمين للدراسات التأريخية ؛ ولا مراء في أن الحجج التأريخية الواردة في القرآن ، والزهو الذي ابتعثته الفتوح الاسلامية الواسعة والمنافسات بين قبائل العرب ، كل أولئك قد ساعد على خلق تلك النزعة . ولكن الظاهرة البارزة التي قوامها أن جامعي الرواية التاريخية ، ما خلا اللغويين منهم ، كانوا رجال دين ومحدثين فحسب ، تحمل

على الاعتقاد بوجود سبب أعمق لذلك الحدث ، فقد كان التأريخ من وجهة النظر الدينية ، مظهراً لتدبير إلَهيّ غايته حكم الجنس البشري ؛ وبينما كانت الغاية من التأريخ ، في رأي الأجيال المتقدمة ، مقصورة على تدوين حوادثه خلال تعاقب الأنبياء الذين كان خاتمهم محمد (ص) إذا بجميع المذاهب الإسلامية قد اتفقت على أن الغاية من التأريخ لا تقف عند هذا الحد . ففي مذاهب أهل السنة أن الأمة الاسلامية ، أي أمة اللّه ، هي التي يرتبط بها استمرار النظام الالَهي على الأرض ؛ لذا كانت دراسة تأريخ هذه الأمة تكملة ضرورية لدراسة الوحي الإلَهي في القرآن والحديث . أضف إلى ذلك أن مذهب الاستمرار التأريخي كان أحد الأسس التي قامت عليها الفكرة السياسية الدينية عند أهل السنة

وفي مذهب الشيعة ، أن الحكم الإلَهي يستمر في سلسلة الأئمة ، وقد برهن الراوية الشيعي الوحيد بين الذين ذكروا حتى الآن ، وهو أبو مخنف ، على أثر هذا الشاغل الديني بتفرغه لكتابة تأريخ الحركات الشيعية في الكوفة . وأقوى من هذا دلالة على مكانة

التأريخ من النظر الديني أن التقوى العمياء والجدل الديني كانا قد فتحا الباب لا لروح التحيز والنقاش فحسب ، بل للأضاليل السائغة . ومن الأمثلة المدهشة على ذلك ما أورده سيف بن عمر في كتابه الثاني عن مقتل عثمان . ومن ثم غدا علم التأريخ جزءاً لا يتجزأ من الثقافة الاسلامية ، ففي البلاد الواقعة على البحر المتوسط أبدلت الروايات التأريخية القديمة بغيرها أو صيغت من جديد وفقاً للروح الإسلامية . وقد أعقب استقرار الإسلام في هذه الأقطار الشرقية المثقفة التي لم يكن لديها تأريخ مكتوب وكذا في إفريقية الفطرية التي لم تعرف التأليف إطلاقاً ، ظهور مؤلفات في التأريخ .

٤ ـ إن بداية التأليف التأريخي بمعناه الأعم ، أي التوفيق بين المواد المستمدة من السيرة ، والرسائل المتقدمة الذكر ، ومصادر أخرى بغية إدماجها في رواية تأريخية متماسكة ، إنما ترجع إلى منتصف القرن الثالث ، وأقدم مؤلف سار على هذا النهج القديم هو أحمد بن يحيي البلاذري (انظر هذه

المادة) المتوفى عام ٢٧٩ هـ (٨٩٢ م) ؛ ولقد تتلمذ البلاذري على ابن سعد والمدائني ، وكتاباه الكبيران يشفّان عن أثر هذين الأستاذين في نفسه ، وعن مزاج النقد في عصره على أكمل وجه ، على أن أسلوب التأليف الذي يتميز به ذلك العصر هو تاريخ العالَم الذي يبدأ بالخليقة ويلخص تاريخ العالَم في إيجاز أو إسهاب جاعلاً هذا الملخص مقدمة للتاريخ الإسلامي ذاته . وليست هذه الفكرة جديدة ؛ بل يرجح أن تكون توسعاً في الفكرة التي ينطوي عليها مؤلف ابن إسحاق والتي ترمي إلى ضم الشيء الكثير من التاريخ الجاهلي إلى تاريخ الأمة الاسلامية . بيد أن تاريخ العالَم ليس تاريخاً للكون بأصدق معاني الكلمة ، فما إن يبدأ عصر ظهور الإسلام حتى ينتفي كل اهتمام للمؤلف بتاريخ الأمم الأخرى .

وفي هذه الآونة سارت الرواية الفارسية لأول مرة (إلا في كتاب هشام الكلبي) في الاتجاه الرئيسي لكتابة التاريخ العربي ، وذلك على الرغم من أن « كتاب الملوك » (خداي نامه) الفارسي كان قد

نقل إلى العربية قبل ابن المقفع (انظر هذه المادة) المتوفى حوالي سنة ١٣٩ هـ (٧٥٦ م) بقرن ونيف . وقد أوضحنا فيما تقدم أن المواد المستمدة من القصص اليهودي والمسيحي كانت منذ أمد بعيد ، قد وجدت سبيلها إلى التأريخ العربي تحت ستار تفسير القرآن ، وهو أمر لم يكن في صالحه تماماً . كذلك كان أثر الرواية الفارسية فيه سيئاً ، ذلك أنه عندما كان هذا التأريخ تابعاً لعلم الحديث كانت سرعة التصديق الطبيعية عند الناس وما كان للذكريات العربية القديمة من روعة في نفوسهم قد اخضعا لنوع من الاعتماد على التجربة واحترام أصول النقد ، وهما الشرطان الجوهريان لأي تدوين صحيح للتأريخ ، ولكن لم يكد التأريخ يجاوز الميدان الإسلامي حتى عادت الصعوبة القديمة في التمييز بين العناصر الخرافية وشبه الخرافية والتأريخية ، إلى الظهور ، يصاحبها الميل إلى تصديق كل موضوع في متناول الخاطر . وهذا الميل قد أذكاه طابع المصادر التي استمد منها المصنفون العرب موادهم لتدوين التأريخ القديم

لفارس وغيرها من البلدان . بل إن « خداي نامه » ذاتها كانت تشتمل في أقدم أجزائها على قصص تتناول أشخاصاً خيالية (أسطورية) وعلى تأملات كهنوتية ، وخرافات أبستاقية ، وذكريات عن قصة الإسكندر . وكثيراً ما كانت النزعة القصصية والبلاغية تطغى على الرواية الصحيحة في الحديث عن ملوك آل ساسان وقد انتعشت الدراسات اليونانية بفضل نقل المؤلفات التي كتبت بهذه اللغة إلى السريانية ، وأثار هذا الانتعاش في الوقت نفسه اهتماماً بالتراث اليهودي والمسيحي واليوناني ، ولم يجد هذا الاهتمام منصرفاً إلا بالرجوع إلى مصادر لم تكن أعلى شأناً من (خداي نامه) مثل المصنف السرياني الموسوم بمغارة الكنز (معارت كزّي) .

ومن هذه المصادر استمدت المواد التي نقلها إلى صلب التاريخ الاسلامي مصنفون مثل أبي حنيفة الدينوري المتوفى سنة ٢٨٢ هـ (٨٩٥ م) وابن واضح اليعقوبي المتوفى سنة ٢٨٤ هـ (٨٩٧ م) ومع ذلك فكتاب اليعقوبي من الإفاضة بحيث يشمل

سكان الشمال وأهل الصين ، ولذلك فهو إلى موسوعة في التأريخ أقرب منه إلى كتاب في التأريخ العام . ومن هذا القبيل كتاب المعارف للراوية ابن قتيبة المتوفى سنة ٢٧٦ هـ (٨٨٩ م) وما وصل إلينا من المؤلفات القرن الثاني في التاريخ لحمزة الاصفهاني المتوفى حوالي عام ٣٦٠ هـ (٩٧٠ م) والمسعودي المتوفى حوالى عام ٣٤٥ هـ (٩٥٦ م) . والحق إن المسعودي من أكبر مؤرخي العرب ، ولكن فقدان أكبر مصنفاته ـ التي ليست كتبه الباقية إلا نتفاً منها ـ يجعل من المتعذر تكوين فكرة صادقة عن النهج الذي اتبعه فيها .

ويتضح جليّاً من مثل هذه المؤلفات أن مادة عقلية جديدة قد دخلت على التاريخ العربي، وفي وسعنا أن نقول إن هذه المادة هي الرغبة في المعرفة لذاتها ، ومما له دلالته أن كتّاباً مثل اليعقوبي والمسعودي لم يكونوا مؤرخين فحسب بل كانوا من الجغرافيين أيضاً ، وقد حصلوا معارفهم الجغرافية من الرحلات البعيدة بوجه خاص ، ولا مراء في أننا واجدون في

هذا التطور أثر ذلك التراث من الثقافة الهيلينية المتأخرة التي تغلغلت في جميع مناحي النشاط العقلي في الاسلام خلال القرنين الثاني والثالث . وقد كان لهذه الثقافة أثر أبعد من هذا بقليل في كتابة التأريخ . ولكن الصلة التي نشأت بين التأريخ وبين تقويم البلدان قد أبقى عليها مؤلفون متعاقبون إلى العصر العثماني (انظر مادة « جغرافيا ») .

على أن هذه المواد الدخيلة لا وجود لها ـ إذا استثنينا التأريخ الفارسي ـ في المؤلف الذي تبلغ فيه الرواية التأريخية القديمة أوجها ، ألا وهو « تأريخ الأمم والملوك » الشهير لمحمد بن جرير الطبري (انظر هذه المادة) المتوفى سنة ٣١٠ هـ (٩٢٣ م) . ذلك أن الطبري كان بادىء ذي بدء محدثاً ، وقد رمى في تأريخه إلى تكميل تفسيره للقرآن وذلك بعرضه الروايات التأريخية الإسلامية بنفس الافاضة والنقد النزيه اللذين توخاهما في مؤلفه السابق . والكتاب ، كما وصل إلينا ، واضح الإيجاز بالنسبة إلى مشروعه الأصلي الواسع

النطاق ، وبينا يبدي المؤلف انتقاداته في التفسير صراحة نراه في التأريخ يشير إليها تلميحاً ، وكانت مواطن الضعف عنده هي ما يتوقع من محدث مثله ـ مثال ذلك إيثاره لمصنف « سيف » المنحول للتأريخ على مصنف « الواقدي » بسبب ماحام حول الواقدي من شبهة بين المحدثين . ولكن يتعين علينا ـ فيما عدا هذه المواطن ـ أن ننوه ببراعته الفائقة فيما بقي من الكتاب الذي كان ، مما امتاز به من حجية وإفاضة ، رمزاً لختام عصر من عصور التأريخ . ولم يعن أحد من المصنفين المتأخرين بأن يجمع ويحقق من جديد المواد المتصلة بالتأريخ الاسلامي القديم ، وإنما كانت هذه المواد تلخص عن الطبري ويزاد عليها أحياناً من البلاذري ، أو يبدأ بها من حيث انتهى الطبري .

وقد لفت ضعف القسم الأخير من تأريخ الطبري الأنظار إلى أن معالجة التأريخ بالاعتماد على الرواية وحدها لا تكفي . وقد جعل نظام الدواوين العمال ورجال البلاط في مقدمة من يرجع إليهم في تدوين

التاريخ السياسي ، ونحّى رجال الدين إلى المرتبة الثانية . ولهذا السبب أيضاً يعد القرن الثالث خاتمة طور خاص في كتابة التأريخ العربي .

(ب) وما إن اعتبر التأريخ علماً مستقلاً حتى أخذ ينمو بسرعة ، وكثرت المؤلفات التأريخية بين القرنين الثالث والسادس كثرة يستحيل معها أن نلم بها في إسهاب ، ولذلك فسنكتفي بتلخيص أهم اتجاهاتها :

١ ـ كان علماء كل إقليم قد شرعوا منذ القرن الثالث في جمع الروايات التأريخية التي تتصل بتأريخهم ، وإذا استثنينا كتاباً في تاريخ مكة (انظر الأزرقي) يمتّ في جوهره إلى ما ألف في السيرة ، فإن أقدم تأريخ لقطر من الأقطار هو تأريخ مصر وفتوح المغرب الذي ألفه عبد الرحمن بن عبد اللّه بن عبد الحكم (انظر هذه المادة) المتوفى ٢٥٧ هـ (٨٧١ م) . ومما هو خليق بالذكر أن هذا المصنف يحتوي على نفس المواد المميزة للتواريخ العامة المتقدمة الذكر ، ولكنه يفتقر إلى ما فيها من النقد

الصحيح . وتعتمد أخبار الغزوات على رواية أهل المدينة والروايات المّحلية التي لا يوثق بها . أما المدخل إلى الكتاب فليس مستمداً من مواد مصرية أصلية بل هو على الأخص مستمد من مصادر يهودية وروايات منقولة عن أهل المدينة . ويلاحظ ذلك المزج الخالي من النقد بين السير الخرافية وبين روايات صحيحة نوعاً مافي تأريخ الأندلس المنسوب إلى عبد الملك بن حبيب المتوفى سنة ٢٣٨ هـ (٨٥٣ م) وفي الكتاب الجامع لآثار اليمن الموسوم بالإكليل للهمداني المتوفى سنة ٣٣٤ هـ (٩٤٥ - ٩٤٦ م) . وربما كانت التواريخ المحلية التي ألفت عن بعض المدن خلال القرن الثالث أكثر اتزاناً ودقة ، ولم يبق منها سوى مجلد واحد في تأريخ بغداد (انظر ابن أبي طاهر طيفور) . وفي القرون التالية ظهر عدد كبير من هذه التواريخ ، وكانت تتجه عادة وجهتين تبعاً لاهتمام المؤلف ، فإما إلى السيَر وإما إلى الحوادث التأريخية (انظر فقرة ٤ في أسفلها) . والمصنفات التي وصلت إلينا من هذا

النوع الأخير لا تخلو دواماً من العناصر الخيالية ، غير أن فيها كثيراً من المواد القيمة التي استبعدت من التواريخ الجامعة ، ومن هنا نشأت أهميتها الكبيرة . ولما كانت هذه التواريخ في جملتها تتمشى من حيث الإنشاء وطريقة الأداء مع ما هو مألوف في الإقليم الذي تتحدث عنه وفي الزمان الذي كتبت فيه فإنه ينبغي لنا ألا نتناولها بأكثر من ذلك في هذا المقام ، وحسبنا أن ننوه بأنها تؤلف قسماً هاماً من أقسام التأريخ الإسلامي سواء أكان مكتوباً بالعربية أم بالفارسية .

٢ ـ على أنه من المتعذر أن نميز بين التاريخ العام والتاريخ الاقليمي بعد منتصف القرن الرابع . ومن ثم كانت الصفة الغالبة على التصنيف التأريخي البحت هي كتابة الحوليات المعاصرة مع التقديم لها في الغالب بموجز في التأريخ العام . ولم يصبح في وسع مؤلف هذه الحوليات أن يجعل أغراضه ورواياته عالمية ، فكل مؤلف مقيد بحدود النظام السياسي الذي يعيش في كنفه ، ويندر أن يوفق إلى معالجة حوادث تجري في أقاليم بعيدة عنه ، ولكن إلى أي

حد يمكننا أن نعتبر هذا التقييد مقابلاً في الحياة العقلية لفقدان الوحدة السياسية عند المسلمين ؟ الحق إنها مسألة مازالت مثاراً للجدل . إلا أن هناك عاملاً أهم من ذلك في نظرنا ألا وهو أن تدوين التأريخ السياسي قد انتقل في الغالب إلى أيدي العمال ورجال البلاط . وقد أثر هذا التغيير في أسلوبه ومادته وروحه . وقد كان تدوين الحوادث الجارية ميسوراً لدى الكتّاب المحنّكين وملائماً لطبائعهم ، وكانت المصادر التي يستقون منها معلوماتهم هي الوثائق الرسمية والصلات الشخصية وما يدور بين العمال وفي دوائر البلاط من أحاديث . ولهذا السبب اختصر الإسناد إلى حد الاكتفاء بإشارة موجزة إلى المصدر ، بل إن بعض المصنفين المتأخرين قد استغنوا عنه كلية في كثير من الأحيان . ولكن لم يكن هناك مناص من أن يبدو في روايتهم للحوادث ما عرف عن طبقتهم من التحيز والنظر إلى المسائل الاجتماعية والسياسية والدينية نظرة ضيقة . وخلى المؤلفون جانباً تلك الفكرة الدينية القديمة التي أضفت على التأريخ

رحابته وروعته ، وأخذت الحوليات تجنح إلى الاقتصار على ذكر ما يفعله الأمير وما تقوم به حاشيته . ونجد من جهة أخرى أن ما يصنفه الكتّاب عن الحوادث السياسية الظاهرة موثوق به ـ على الجملة ـ مع مراعاة ما يتقيد به كاتب في خدمة أمير . فالتواريخ المعاصرة لابن مسكويه المتوفّى عام ٤٢١ هـ (١٠٣٠ م) ولهلال الصابىء المتوفّى عام ٤٤٨ هـ (١٠٥٦ م) فيهما أثر ينبىء بأن هذين الكاتبين قد أحكما الأخذ بمعيار الدقة وتحررا ـ إلى حد ما ـ من سلطان التحيز السياسي . ومما يثبت أن الكتّاب كافةً قد أخذوا بهذا المعيار ما بقي لنا من مثل كتابَي تأريخ مصر والأندلس اللذين ألفهما عبيد اللّه ابن أحمد المسبِّحي المتوفّى عام ٤٢٠ هـ (١٠٢٩ م) وابن حيّان القرطبي المتوفّى عام ٤٦٩ هـ (١٠٧٦ ـ ١٠٧٧ م) .

وكان لصبغ التاريخ بالصبغة المدنية أثر آخر خطير . فقد استعاض المؤرخون عن المبررات الدينية القديمة بالدعوة إلى القيمة الأخلاقية لدراسة

التأريخ . فهو عندهم يردد ذكر الفعال الطيبة ويبسطها أمثالاً نافعة في تربية الأجيال القادمة (أنظر مقدمة كتاب تجارب الأمم لابن مسكويه ، ومقدمة كتاب الوزراء لهلال الصابىء) . وقد صادفت هذه الدعوة قبولاً تاماً لدى جمهرة علماء الأخلاق ورجال الأدب ، لأنه إذا كان التأريخ فرعاً من فروع الأخلاق وليس علماً من العلوم فإنه لا ينبغي للمؤرخين أن يترددوا في تكييف أمثالهم التاريخية بما يوائم أغراضهم . وقد ذهبت كتب الأدب و « مرايا الأمراء » الطافحة بمثل هذه الضلالات مدىً بعيداً في إفساد ذوق الجمهور وملكة الحكم عنده ، بل إن بعض المؤرخين والإخباريين لم يسلموا دائماً من هذه العدوى .

٣٠ ـ ولنذكر في هذا المقام تلك الأضاليل التاريخية العديدة التي أذيعت في هذا العهد أو في تأريخ متأخر عنه . ولم يكن جل هذه المفتريات محض اختلاق بل كان يستند إلى أساس من الرواية الصحيحة مزج بصنوف الروايات الشعبية والقصص الخيالي ومواد الدعاوة والحزبية ، وكان يرمي في الغالب إلى هدف

سياسي أو ديني معين شأنه في كل ذلك شأن مؤلفات سيف بن عمر المتقدمة الذكر .

٤ ـ على الرغم من أن الفقيه والمحدث قد تنحّيا لعمال الديوان عن مكانهما في تدوين التاريخ السياسي فقد ظلا مستأثرَين بكتابة السيَر التي هي أوسع مجالاً من ذلك التأريخ . وكانت كتابة السيَر ـ كما قدمنا ـ ضرباً من الرواية القديمة ، ولا شك في أن التأريخ السياسي كان أكثر إخلاصاً للفكرة القديمة بعد تحوله إلى حوليات عن البيوت المالكة ، لأن سيَر العلماء « ورثة النبي » كانت في نظر المتعلمين أصدق تعبيراً عن التأريخ الحق لأمة اللّه على الأرض من النظم السياسية الزائلة التي تشوبها الوثنية في بعض الأحيان . وكانت المواد المتعلقة بالشخصيات البارزة موضوعاً منذ القدم لمجموعات قائمة بذاتها إلى جانب طبقات المحدثين والفقهاء المنتمين إلى هذا المذهب أو ذاك ، وهذه الطبقات تقوم على عمل فني ويندر أن تأخذ سمة السيَر في معناها الصحيح ، ومن أقدم ما وصل إلينا من هذه المصنفات سيرة . ـ

الخليفة عمر بن عبد العزيز التي ألفها أخو ابن عبد الحكم المتقدم الذكر ، ومن الواضح أنها تستند في بعض أجزائها إلى وثائق مكتوبة وفي أجزائها الأخرى إلى رواية أهل التقوى ولا سيما في المدينة . بيد أن هذه المصنفات تتناول ـ في أغلب الأحيان ـ فريقاً أو طبقة بأسرها من الناس ، ففي المقامات الصوفية ـ على سبيل المثال ـ وضعت مصنفات كثيرة في سيَر الأولياء وأخصها المؤلف الكبير « حلية الأولياء » لأبي نعيم الأصفهاني المتوفّى سنة ٤٣٠ هـ (١٠٣٨ م) ، أما عند الشيعة فلم يقتصر الأمر على الكتب الموضوعة عن فقهاء الشيعة ومصنفاتهم (انظر الطوسي) وإنما وجدت كتب كثيرة أخرى عن الاستشهاد في بيت عليّ . ومما يميز هذه الحقبة معاجم لتراجم العلماء ومشاهير الرجال الذين خرجوا من مدينة أو إقليم واحد ، والمألوف أن تكون هذه المعاجم كبيرة ضخمة يؤلفها علماء من نفس المدينة أو الاقليم ، ومن هذا القبيل معجم الخطيب البغدادي (انظر هذه المادة) المتوفّ عام ٤٦٣ هـ (١٠٧١ م)

الذي يقع في أربعة عشر مجلداً . ومعظم هذه المؤلفات لم يبق منه شيء إلا التأريخ الكبير لدمشق الذي وضعه ابن عساكر (انظر هذه المادة المتوفىّ عام ٥٧١ هـ (١١٧٦ م) وسلسلة من التراجم الأندلسية (انظر ابن الفرضي وابن بشكوال وابن الأبار) وبعض المعاجم المختصرة . ولعل تأريخ دمشق هو أكمل المؤلفات العربية الجامعة التي من نوعه .

وكانت كتب التراجم تستقى من مراجع أخرى أيضاً . وهذه الكتب غزيرة المادة كما كان متوقعاً ، وهي تتزود من فقه اللغة بمعناه الضيق ومن فروعه الأخرى التي تجنح إلى الأدب . ومن الصنف الأول ما أنتجه الكّتاب عن طبقات النحاة وتراجم أكابر الفقهاء . ومن الصنف الثاني ماألفه المصنفون من كتب جامعة عن الشعراء ورجال الأدب (انظر ابن قتيبة والثعالبي) . وقد أفردت مصنفات من هذا القبيل لأصحاب الحرف الأخرى كالأطباء والفلكيين . وكان فن الموسيقى باعثاً على تصنيف أعظم مؤلف عربي في التراجم في القرون الأولى ألا

وهو كتاب الأغاني لأبي الفرج الأصفهاني (انظر هذه المادة) المتوفّى سنة ٣٥٦ هـ (٩٦٧ م) .

ويبدو من جهة أخرى أنه لم يكن هناك إقبال من الكتّاب على أن يترجموا لأنفسهم . ولم يبق من آثار ذلك العهد سوى رسالتين للمؤيد في الدين المتوفّى سنة ٤٧٠ هـ (١٠٨٧ م) وأسامة بن مرشد بن منقذ المتوفّى سنة ٥٨٤ هـ (١١٨٨ م) .

وكل هذه الكتب التي وضعت في التراجم تتميز هي والتراجم الاسلامية المتأخرة بخصائص مشتركة . فهي تعنى في الغالب بطريقة الإسناد ، وتؤرخ الحوادث ـ ولا سيما تأريخ الوفاة ـ بدقة فائقة ، وتورد أهم ما يكتنف حياة المترجم له في إيجاز . ولا تخرج الإشارات المختصرة عن هذه الخصائص مضافاً إليها بيانات بأسماء المؤلفات إذا كان المترجم له كاتباً ، ومقتطفات من الشعر إذا كان شاعراً . وجل مادة التراجم نوادر لم يراعَ في ترتيبها التاريخ أو الموضوع . وإبراز شخصية المترجم على هذا النمط يترك في الأذهان أثراً واضحاً في غالب الأحيان ، إلا

أنه يكون في بعضها مضطرباً وبخاصة إذا لم يوجد ما يؤيد صحة هذه النوادر . ومع ذلك فإن هذا الصنف من التأليف ـ رغم كل ما يرمى به من اطمئنان للأقاويل وعدم السير على قاعدة ما ـ يعتبر مكملاً قيماً للحوليات السياسية مصححاً لها بحكم قربه من حياة الناس .

٥ ـ ولقد امتزج التأريخ بالتراجم في عهد متقدم ، وشاهدُ ذلك تلك التواريخ التي تقوم على السير . وكان هذا الأسلوب في التأليف ملائماً كل الملاءمة لأولئك الذين كتبوا تواريخ الوزراء مثل محمد بن عبدوس الجَهْشياري المتوفَّى سنة ٣٣١ هـ (٩٤٢ ـ ٩٤٣ م) وهلال الصابيء المتوفى عام ٤٤٨ هـ (١٠٥٦ م) وقد سبق أن تحدثنا عنه ، وعلى ابن مُنْجِب الصيرفي المتوفَّى عام ٥٤٢ هـ (١١٤٧ ـ ١١٤٨ م) وهو الذي حدثنا عن وزراء الخلفاء الفاطميين ، كما كان ملائماً لأولئك الذين صنفوا تواريخ القضاة ؛ ومن أقدم التواريخ التي من هذا القبيل ما كتبه محمد بن يوسف الكندي المتوفَّى عام

٣٥٠ هـ (٩٦١ م) عن قضاة مصر ، وما كتبه محمد ابن الحارث الخُشَني المتوفّى عام ٣٦٠ هـ (٩٧٠ - ٩٧١ م) عن قضاة قرطبة .

وقد نهج الصولي المتوفّى سنة ٣٣٥ هـ (٩٤٦ م) نهجاً خاصّاً في « كتاب الأوراق » الذي ألفه في تأريخ العباسيين ، إذ جمع بين التراجم السياسية والتراجم الأدبية . ولما قامت البيوت الحاكمة في مختلف الأقاليم طبقت عليها هذه الطريقة حتى حلت الحوليات الخاصة بهذه البيوت في القرنين الخامس والسادس محل الحوليات القائمة على الرواية ، وذلك في ولايات المشرق على الأقل . وكانت هذه الخطوة بالغة الضرر ، لأن تعظيم العنصر الشخصي قد زاد من أهمية العوامل الشخصية ولا سيما عندما شرع الحكام أنفسهم يتحكمون في كتابة تواريخ عصرهم ويشرفون عليها . وبذلك أضحى التأريخ عملا يسوده التلفيق ، وحل أسلوب رسائل الكتاب القائم على البلاغة والتعقيد محل الأسلوب السهل البسيط . ويظهر أن إبراهيم الصابىء المتوفّى

عام ٣٨٤ هـ (٩٩٤ م) هو أول من اتبع النهج الجديد في مصنفه المفقود الذي ألفه في تأريخ البويهيين ويعرف بالتاجي . وقد عمم العُتْبي المتوفّى عام ٤٢٧ هـ (١٠٣٥ م) هذا النهج في المصنف المشابه لهذا ألا وهو « اليميني » في تأريخ سبكتكين ومحمود الغزنوي . ولعل لهذا صلة بنهضة اللغة الفارسية والرواية التاريخية الفارسية (انظر فقرة ١ ، ٤ أعلاها) في المشرق ، بل ربما كان هناك أثر للملحمة الفارسية التي كانت في ذلك الوقت آخذة في الظهور . ولئن أمكن تبرئة مؤلفي التواريخ الرسمية من الكذب المتعمد أو من أكثر الأدواء شيوعاً ـ ونعني بذلك الخضوع وإخفاء الحقائق ـ فإننا لا ننسى أن التجاءهم للطنطنة وافتقارهم إلى الحكم السليم يترك أثراً سيئاً في النفس . ومن سوء الطالع أن ماكان لبعض هذه التواريخ من صيت بعيد في أوساط الأدباء وتوالي صدور مثل هذه التواريخ قد أدّيا إلى اعتبارها نموذجاً للتأريخ الإسلامي بوجه عام . غير أن هذه النظرة لا تنصف تماماً ذلك العلم الذي أقامته الأجيال الأولى من علماء المسلمين في صبر وجلد .

٦ ـ وفي هذه الظروف غير الملائمة شرع في كتابة المصنفات التأريخية من جديد باللغة الفارسية . ومما تجدر ملاحظته أن كثيراً من أقدم ما ظهر من المصنفات كان منقولاً من الكتب العربية أو موجزاً لها . وأول هذه المصنفات ذلك التلخيص المشوب بالتعسف الذي أعده الوزير أبو علي البلعمي عام ٣٥٢ هـ لتأريخ الطبري ، وهذا الموجز لا يخلو من زيادات هامة في كثير من الأحيان . ولم يصل إلينا سوى بعض التواريخ المحلية وتواريخ البيوت الحاكمة التي كتبت بالفارسية في ذلك العهد ، وليس في هذه التواريخ من السمات التي تميزها عن المؤلفات العربية المعاصرة في ولايات المشرق إلا القليل . ويلوح أن كثيراً من الكتّاب مثل النَّسَوي كانوا يجارون الظروف فيكتبون حيناً بالعربية وحيناً آخر بالفارسية . غير أن هناك مثلاً بارزاً خرج على المألوف في هذه المصنفات وهو تلك اليوميات الكاملة الخالية من الهوى الحزبي التي ألفها أبو الفضل البيهقي المتوفّى عام ٤٧٠ هـ (١٠٧٧ م) . وهذا الكتاب نسيج وحده بين ما وصل إلينا من

المؤلفات التي ترجع إلى ما قبل العهد المغولي .

وقد نهضت اللغة الفارسية وبدأت تصبح لغة أدب في عهد الأسر التي حكمت فارس في القرن الرابع الهجري الموافق العاشر الميلادي . ومعظم الفضل راجع إلى حكام الأتراك في القرون التالية ، الذين كانوا لا يعرفون اللغة العربية بوجه عام . وقد نقلوا اللغة الفارسية إلى البلاد التي غزوها . وكانت فتوحاتهم تمتد غرباً ألى الأناضول وشرقاً إلى الهند . وما إن وافى القرن السادس على التمام (القرن الثاني عشر الميلادي) حتى بدأت التواريخ الفارسية تدون في هذه البلاد ، فكان في آسية الصغرى محمد بن الراوندي حوالي عام ٦٠٠ هـ (١٢٠٣ م) وفي الهند فخر الدين مبارك شاه المتوفّى بعد عام ٦٠٢ هـ (١٢٠٦ م) وهو جد ذلك الفرع الطويل من المؤرخين الهنود الفرس .

٧ ـ وينبغي لنا قبل أن ننتقل إلى الحقبة التالية أن نشير في إيجاز إلى فرعين آخرين من فروع التأليف المتصل بالتأريخ . فقد استخدمت العلوم الرياضية

والفلكية في تأريخ الحوادث ، ونجد شواهد ذلك في عدة مؤلفات قديمة . وخلفت لنا هذه الطريقة أثراً بارزاً هو كتاب « الآثار الباقية » لأبي الريحان البيروني المتوفّى عام ٤٤٠ هـ (١٠٤٨ م) . أما الفرع الآخر فميله إلى الآثار القديمة أظهر من ميله إلى التأريخ بمعناه الدقيق . إذ هو قد اقتصر على الكلام على مساكن القبائل العربية في أوطانها الجديدة . ومن الجلي أن هذا التأليف الموسوم بالخطط قد ظهر في العراق ، وأهم كتاب في الخطط قد فقد ، وهو للهيثم بن عديّ المتوفّى عام ٢٠٧ هـ (٨٢٢ - ٨٢٣ م) . وقد لقي هذا الصنف من التأليف عناية خاصة لدى كتّاب مصر .

ثم نذكر أخيراً أن انتشار اللغة العربية بين جماعات النصارى في المشرق قد أدى إلى تأليف كتب عربية في تأريخ الكنائس النصرانية ، وهذه الكتب تشتمل أحياناً على تأريخ البوزنطيين والعرب وأشهر من ألف كتباً من هذا القبيل البطريق الملكاني يوتيخيوس والأسقف اليعقوبي أبو البشر (*severus* ساويرس)

وابن المقفع (انظر هذه المادة) . وهناك مؤلف عجيب في هذا الميدان ألا وهو تأريخ السديارات النصرانية في مصر وغربي آسية الذي ألفه الكاتب المسلم علي بن محمد الشابشتي المتوفّى عام ٣٣٨ هـ (٩٩٨ م) .

ج ـ ويزداد التباعد بين التأريخ العربي والفارسي ابتداء من القرن السادس الهجري الموافق الثاني عشر الميلادي . وتمت بفتوح المغول الخطوة النهائية في سبيل حلول اللغة الفارسية محل اللغة العربية في ميدان الثقافة الفارسية التركية ، وقد انتشرت هذه الثقافة في الوقت نفسه نتيجة للتوسع الاسلامي في جميع هذه الأقاليم .

ومع ذلك فقد زاد الإنتاج في التأريخ العربي ، ولم يعد في وسعنا إزاء هذه الكثرة البالغة في المواد إلا أن نعالج التاريخ العربي (١) والفارسي (٢) كلاً على حدة .

١ ـ ولقد اتخذت جل المؤلفات التاريخية في ذلك العهد نفس السبل التي توجهت إليها من قبل ، وهي

تتميز في الوقت نفسه بجماع من المواد الجديدة ، وأبرز هذه التغييرات ما طرأ على العلاقات بين التراجم والأخبار السياسية من جهة وما انتاب مادة التواريخ العامة من جهة أخرى . أما العوامل الكامنة التي أفضت إلى هذا التطور فهي ظهور العالم المؤرخ ثانية إلى جانب المؤرخ الرسمي فيما يختص بالأولى ، وانتقال مركز النشاط في التأريخ العربي من العراق إلى الشام ثم إلى مصر فيما يختص بالثانية .

٢ ـ وأهم ظواهر العهد الجديد في كتابة الحوليات عودة المصنفين إلى التأليف في التأريخ العام الذي يبدأ بخلق العالمَ أو التأليف في التأريخ العام الذي يبدأ بظهور الاسلام ، وهو الأغلب ، وبذلك انتعشت تلك النظرة القديمة الانسانية التي تقوم على أن التأريخ هو حوليات عن البشر ، ولو أنه لم يَقُم بأي تحقيق جديد لتأريخ القرون الأولى . زد على هذا أن اتجاه العالِم بادٍ في ذلك الجهد الذي أنفق في سبيل الجمع بين الحوليات السياسية والحوليات القائمة

على التراجم ، وهو أمر مشاهد في الأخبار المحلية المتقدمة مثل تأريخ دمشق لابن القلانسي (انظر هذه المادة) المتوفّى سنة ٥٥٥ هـ (١١٦٠ م) . ولا شك في أن الحيز النسبي الذي يفرده المؤلف لهذه الحوليات أو تلك يتبع هواه . ففي بعض التواريخ (أنظر ابن الجوزي والذهبي وابن دقماق) تطغى أخبار الوفيات على الحوادث السياسية حتى لتتضاءل هذه وتقتصر في الغالب على جمل قليلة مقتضبة . والأمر على عكس ذلك في تأريخ الكامل المشهور الذي ألفه عز الدين ابن الأثير (انظر هذه المادة) المتوفّى سنة ٦٣٠ هـ (١٢٣٣ م) . ويتميز هذا الكتاب بما بذله المؤلف من محاولة سرد التأريخ بأسلوب يجعله أقرب إلى الحياة منه إلى الجمود . وآية ذلك أنه حشد الحوادث في روايات وأدخلها جميعاً في إطار من الحوليات . ولئن كشف الفحص الدقيق عن أن هناك عيوباً في طريقة تناول ابن الأثير لمواد كتابه فإن رشاقة هذا الكتاب وما امتاز به من إشراق قد أكسباه شهرة باكرة ، وجعلا منه ذلك

المرجع العمدة الذي استقى منه المصنفون المتأخرون .

وقد يجمل بنا أن نذهب إلى أن إحياء فكرة الخلافة على الناس كافة كانت من بين الأسباب التي أوحت بهذا الاتجاه العالمي . ولكن جمهرة من المؤرخين المتأخرين بالغوا في احتذاء هذا المثل ، وأكثر هؤلاء يعتمد اعتماداً كبيراً على ابن الأثير ولو أنهم كانوا يكملون مقتبساتهم بمواد محلية وأخرى أحدث عهداً . وقد أبدى بعض المؤلفين شيئاً من الاستقلال ، وشاهد ذلك تلك الحوليات التي ألفها صاحب الموسوعة المصري شهاب الدين النويري المتوفى عام ٧٣٢ هـ (١٣٣٢ م) وابن الفرات المتوفّى سنة ٨٠٧ هـ (١٤٠٥ م) ، وقد سار جرجيس المكين النصراني (انظر هذه المادة) المتوفّى عام ٦٧٢ هـ (١٢٧٣ م) على نهج يونيخيوس (انظر فقرة ب ٧) ومع ذلك فإن أهم التواريخ العامة المتأخرة من جهة علم تدوين التأريخ هي ما كتب في الأندلس والمغرب . وإذا قارنا

المؤرخين في المغرب بمعاصريهم في المشرق ألفينا أن تصور أولئك للتأريخ أوسع أفقاً ونظرتهم له أقل هوىً . ولم يبق من التواريخ العديدة التي صنفها ابن سعيد المغربي (أنظر هذه المادة) المتوفّى سنة ٦٧٣ هـ (١٢٧٤ م) سوى أجزاء متفرقة لكنها كافية للدلالة على أنه اعتمد فيها على نسخ كثيرة موثوق بها من عدة مؤلفات قديمة ، وكان ابن سعيد هذا رجلاً كثير الرحلة لا يكلّ دَؤوباً على البحث لا يعتور عزيمته وهن .

وليس في مقدورنا أن نوفي في هذا المقام الكلام على تأريخ عبد الرحمن بن خلدون (انظر هذه المادة) المتوفّى عام ٨٠٨ هـ (١٤٠٦ م) الذي ذاع صيته في الخافقين ، وهو راوية للأخبار لا ترضى عن روايته في بعض الأحيان ، ولم نَقُل بعدُ الكلمة الأخيرة عن مكانته بين الفلاسفة المؤرخين على الرغم من وفرة ما كتب في هذا الصدد ، وهناك مسألة ما زالت مستغلقة من وجهة نظر علم تدوين التأريخ عند المسلمين ، وهذه المسألة هي أنه لا يوجد ما يدل

على أن أحداً من خلفاء ابن خلدون قد درس أو طبق المبادىء التي أذاعها على الرغم من تألق نجم مدرسة المؤرخين المصريين في القرون التالية وانصراف الهمم إلى التأريخ في تركية حيث ترجمت المقدمة في القرن السابع الهجري الموافق الثامن عشر الميلادي .

٢ ـ وقدظهر إلى جانب التواريخ العامةعدد كبير من التواريخ المكتوبة عن الأقاليم أو عن الأسر المالكة أو في التراجم ،وأجل هذه المؤلفات كتبها أولئك الذين صنفوا التواريخ العامة ، وذهبت فتوحات المغول بريح الثقافة العربية في فارس والعراق ولم يبق من آثارها ـ بعد أن ظهر تأريخ العباسيين المفقود الذي ألفه تاج الدين بن الساعي المتوفّى عام ٦٧٤ هـ (١٢٧٥ م) ـ سوى مصنفات قليلة تنطوي على بعض تواريخ ومختصرات ضئيلة القيمة (انظر ابن الطِقْطقي) ، ومع هذا فإن مركز التأريخ العربي كان قد انتقل قبل ذلك إلى الشام حيث كان قيام دولتي بني زنكي وبني أيوب قد حفز الهمم إلى تأليف سلسلة من

التواريخ ، وكان ممن اجتذبهم إلى هذا اللون من التصنيف عماد الدين الأصفهاني المتوفّى عام ٥٩٧ هـ (١٢٠١ م) وهو آخر من يمثل مدرسة فارس والعراق التي تؤثر الكتابة المسجوعة . غير أن الشآميين نبذوا ذلك الأسلوب المثور المنمق وفضلوا عليه نثراً أكثر استقامة وقرباً من الطبيعة ، وهو أمر عاد على التأريخ العربي فيما بعد بأجزل الفوائد ، وإن ما صنفه بهاء الدين بن شداد (أنظر هذه المادة) المتوفى سنة ٦٣٢ هـ (١٢٣٤ م) وابو شامه المتوفى عام ٦٦٥ هـ (١٢٦٨ م) في التراجم ليفوق ما صنفه عماد الدين في نفس الموضوع بمراحل .

والحق إن التواريخ المسجوعة كانت تعود إلى الظهور بين الحين والحين ، بل إن الكاتب المصري ابن عبد الظاهر (انظر هذه المادة) المتوفّى عام ٦٩٢ هـ (١٢٩٣ م) قد ابتدع أسلوباً جديداً بتأليفه تأريخ السلطان بيبرس شعراً ، غير أنه من الواضح أن هذا التطور لا يعزى إلى أي مؤثر خارجي ، شأنه في ذلك شأن استخدام المنشىء بدر الدين بن حبيب

(انظـر هذه المـادة) المتوفّـى سنـة ٧٧٩ هـ (١٣٣٧ م) السجـع في تاريخـه ، ولـكن السيرة المسجوعة المشهورة التي نظمها ابـن عربشـاه الدمشقـي المتوفّـى عام ٨٥٤ هـ (١٤٥٠ م) في هجاء تيمور هي بدون ريب متأثرة بالكتابات الفارسية المعاصرة (انظر فقرة (٢) ٢ أسفلها) .

ونجد من جهة أخرى أن تأريخ البلاغة على عهد الفاطميين الـذي ألفـه الداعـي اليمنـي عمـاد الـدين إدريس بن الحسـن المتوفّـى عام ٨٦٢ هـ (١٤٦٧ م) وسمّاه عيون الأخبـار هو كتـاب يشعـر قارئوه شعوراً عجيباً بأنه يشبه أن يكون صدىً متأخراً للرواية الساسانية القديمة (انظر فقرة ١ ، ٤) .

وقد سار المماليك سيرة أسلافهم الأيوبيين وشملوا برعايتهم كتّاب التأريخ ، وظلت دمشق وحلب مقرّين لرواة بعيدي الهمة ، وإن كانت الثانية لا تستطيع أن تجاري الأولى في هذا المضمار . وعلى الرغم من أنه كانت هناك بعض الصلة المتبادلة بين رواية القاهـرة ورواية هاتين المدينتين فإن هذه الرواية كانـت تتميز

بشيء من الاستقلال وبخاصة في باب التراجم (انظر فقرة ٣ في آخرها) وما إن وافى القرن الاخير من حكم المماليك حتى ظهرت مدرسة مصرية متميزة من المؤرخين تخرج فيها نخبة ممتازة من الكتاب إلا أنها لم تلبث أن انهار صرحها فجأة . وتبدأ هذه النخبة بتقي الدين المقريزي صاحب التصانيف الكثيرة المتوفّى عام ٨٤٥ هـ (١٤٤٢ م) ومنافسه العيّني (انظر هذه المادة) المتوفّى عام ٨٥٥ هـ (١٤٥١ م) ثم يأتي بعدهما تلميذ المقريزي أبو المحاسن بن تغري (تنري) بردي (انظر هذه المادة) المتوفّى عام ٨٧٤ هـ (١٤٦٩ م) ومنافسه علي بن داود الجوهري المتوفّى عام ٩٠٠ هـ (١٤٩٤ - ١٤٩٥ م) وشمس الدين السخاوي المتوفّى عام ٩٠٢ هـ (١٤٩٧ م) والكاتب المتفنن في علوم جمة جلال الدين السيوطي (انظر هذه المادة) المتوفّى عام ٩١١ هـ (١٥٠٥ م) وتلميذه ابن إياس المتوفّى حوالي عام ٩٣٠ هـ (١٥٢٤ م) .

وظهر في القرن التالي مؤرخ آخر للفتح العثماني هو أحمد بن زُنْبُل المتوفّى بعد عام ٩٥١ هـ (١٥٤٤ م) إلا أنه كان يتبع مذهباً في الرواية مختلفاً . وعلى الرغم من أن هؤلاء الكتّاب قد وقعوا في كثير من الأخطاء التي وقع فيها أولئك الذين ألّفوا الحوليات السياسية الأولى إلا أن انخراط العالِم ورجل البلاط في زمرتهم وتناوبهما على التصنيف قد جعل هذه التواريخ أوسع أفقاً وأصح حكماً ، وباعد بينها وبين المديح كثيراً . وأظهر ما في مؤلفاتهم أنها تقتصر على مصر إلى حد أن أولئك الذين صاغوا مؤلفاتهم على نسق التواريخ العامة قد جعلوا ضمن إطار مصري صميم . وأبرز كاتب جرى هذا المجرى هو المقريزي . ولا ترجع مكانته إلى دقته التي لم تكن معصومة من الزلل بقدر ما ترجع إلى دأبه ومثابرته وتشعب أغراضه وعنايته بوجوه التأريخ التي تجنح إلى الاجتماع والاحصاء .

وتختلف كتابات المؤرخين الذين كتبوا عن الأقاليم عن مؤلفات هؤلاء من حيث النطاق أكثر من اختلافها

معها في المنهج أو فيما تقوم عليه شخصية الكاتب .
فالمصنفات اليمنية التي ألفها ابن وهّاس الخزرجي المتوفّى عام ٨١٢ هـ (١٤٠٩ م) وابن الديبَع (انظر هذه المادة) المتوفّى عام ٩٤٤ هـ (١٥٣٧ م) تشبه في مادتها التواريخ المصرية شبهاً كبيراً وإن كانت أضيق نطاقاً .

وما يقال في هذه المصنفات اليمنية ينطبق على تواريخ الأسر الحاكمة والتواريخ المحلية التي كتبت في المغرب والأندلس ؛ وهناك بعض كتاب يفوقون غيرهم من مؤرخي المغرب في المادة وفي طريقة الأداء مثل عبد الواحد المراكشي (انظر هذه المادة) الذي عاش في القرن السابع الهجري الموافق الثالث عشر الميلادي ، وابن أبي زرع (أنظر هذه المادة) الذي عاش في القرن الثامن الهجري الموافق الرابع عشر الميلادي ، إلا أن الوزير الغرناطي لسان الدين ابن الخطيب المتوفّى عام ٧٧٦ هـ (١٣٧٤ م) يتميز عليهم جميعاً لأنه بلغ من الكمال مرتبة تصل إلى حدود العبقرية .

ولعل ابن عذارى يضارع ابن الخطيب إن لم يَفُقْه في مضمار التأريخ القائم على النقد ، وهذا الحكم مبنيّ على المؤلفات التي بقيت في أيدينا لكليهما .

٣ ـ على الرغم من أن همم الكتّاب قد انصرفت انصرافاً عظيماً إلى التأريخ السياسي فإن نبوغ العرب الحقيقي في علم تدوين التأريخ يتجلى في كتابة السير أكثر من تجليه في رواية الأخبار . ولقد كان الجمع بين التراجم وبين الحوليات السياسية ـ سواء أكانت عامة أم محلية ـ عملاً كاد ينعقد عليه إجماع مؤرخي العرب في ذلك العهد كما سبق أن بيّنا . ويبقى علينا الآن أن نبحث في تلك الطائفة الكبيرة من المؤلفات الموقوفة على ما لا يدخل في باب التراجم السياسية .

في خلال النصف الأول من القرن السابع الهجري الموافق الثالث عشر الميلادي بلغ الميل إلى التخصص الذي ظهر في العهد السابق (انظر فقرة ب ، ٤) أقصاه بتأليف طائفة من المجموعات في التراجم لها شأن خاص . فقد ألمّ ياقوت الرومي

المتوفّى عام ٦٢٦ هـ (١٢٢٩ م) بستة قرون مرت على الأدب العربي في كتابه « إرشاد الأديب » . وقد صور لنا ابن القِفْطي المصري المتوفّى عام ٦٤٦ هـ (١٢٤٨ م) وابن أبي أصيبعة الدمشقي المتوفّى عام ٦٦٨ هـ (١٢٧٠ م) في معجمَيهما كل ما أنفقه المسلمون الأولون من جهد في الطب والعلوم . ولم ينقطع التأليف في تراجم من خرجوا من إقليم واحد ، وشاهد ذلك تأريخ حلب الذي ألفه القاضي كمال الدين ابن العديم المتوفّى عام ٦٦٠ هـ (١٢٦٢ م) وتأريخ غرناطة الذي ألفه ابن الخطيب وغير ذلك من المجموعات التي تكمل هذه التواريخ عادة ، ويضاف إلى هذه المصنفات كتب طبقات الفقهاء المألوفة ، وبحوث في آثار القدماء ، ومثال ذلك المعجم الذي ألفه المؤرخ ابن الأثير في الصحابة وسمّاه « أسد الغابة » .

وظهر إلى جانب هذه المؤلفات القائمة على التخصص نوعان جديدان من المعاجم الشاملة في التراجم ، وانتشر هذا الصنف من التأليف وبخاصة

في الشام . وقد ابتدع ابن خلّكان المتوفّى عام ٦٨١ هـ (١٢٨٢ م) النوع الأول ، أي العام ، والحق إن دقته ومزاجه يبرران مالاقاه كتابه من ذيوع الصيت ، غير أن المعجم الذي ألفه خليل بن أيبك الصفدي المتوفّى عام ٧٦٤ هـ (١٣٦٣ م) يفوق معجم ابن خلّكان حجماً ومدىً حتى لو ضممنا إلى هذا الذيل الذي صنفه ابن شاكر الكتبي المتوفّى عام ٧٦٤ هـ (١٣٦٣ م) ، وقد حال كبر حجم مؤلف الصفدي دون طبعه إلى الآن ، ولهذا المؤلف أيضاً ذيل ألفه المؤرخ أبو المحاسن وسماه « المنهل الصافي » .

أما النوع الثاني من هذه المعاجم فبعيد الغرض ، إلا أنه يقتصر على مدة محدودة من الزمن . ولعل لهذا النهج في التأليف صلة بالتأريخ العام للذهبي (انظر فقرة ج ، ١ في أعلاها) الذي رتب مواد التراجم وقسمها إلى طبقات حتى نهاية القرن السابع الهجري ، ويمكن استخلاص هذه المواد من الرواية الأصلية بحيث تؤلف عملاً مستقلاً . وإن فكرة سلك

التراجم في عدد من القرون لتعود إلى البِرْزالي المتوفّى عام ٧٣٩ هـ (١٣٣٩ م) وكان معاصراً للذهبي . وقد بدأت هذه الطريقة بداية حسنة بظهور الدرر الكامنة لابن حجر العسقلاني (أنظر هذه المادة) المتوفّى عام ٨٥٢ هـ (١٤٤٩ م) لأن هذا الكاتب قد جمع في مصنفه مشاهير الرجال والنساء في القرن الثامن الهجري ورتبهم ترتيباً أبجديّاً ؛ وفي هذا المصنف آخر أثر لنظام الوفيات الذي يردّ كل شخص إلى القرن الذي مات فيه ، والمعجم الذي يقابل هذا في القرن التاسع الهجري اسمه « الضوء اللامع » وهو من تأليف تلميذ لابن حجر يدعى السخاوي ، وقد تقدم ذكره ، وهو من وفيات عام ٩٠٢ هـ (١٤٩٧ م) وسارت الأجيال المتأخرة بهذه السلسلة من المعاجم حتى القرن الثاني عشر الهجري (أنظر الفقرة د، (١) (٢)) .

(٢) - ١ : وهناك ركن من الأركان العامة في بناء الرواية الخاصة بالتأريخ الاسلامي العام يقوم وسط المذاهب المتباينة التي أخذ بها الفرس في علم تدوين

التأريخ من القرن السابع الهجري إلى القرن العاشر . غير أن أقدار المؤلفين الفرس وأصالتهم تقاس بمقدار استقلالهم في تشييد بنائهم على هذا الأساس . والتواريخ العامة العديدة المكتوبة في فارس أو في الهند ما هي إلا نُقول من المصادر القديمة زيدَ عليها من المواد ما يصل بها إلى الزمن الذي كتبت فيه ، وشأنها في التقليد وتفاهة القيمة شأن مثيلاتها في العربية ، إن لم تكن دونها بصراً بالنقد .

وهذه المؤلفات ، ومنها على قبيل المثال الكتاب الذي ألفه منهاج الدين الجوزجاني (انظر هذه المادة) المتوفّى بعد عام ٦٦٤ هـ (١٢٦٥ م) لها قيمة خاصة بوصفها تواريخ محلية ، أما قيمتها في نظر علم التأريخ فلا تساوي شيئاً كثيرا . وعلى هذا فسنوجّه جل همنا في هذا المقام إلى ما أنتجته المذاهب المختلفة التي كانت تزدهر من وقت إلى آخر في أنحاء شتى بفارس والهند والتي أثمرت نوعاً متميزاً من المؤلفات التأريخية .

٢ ـ وكانت نشأة إمبراطورية المغول غربي آسية

الحافز الأول الذي دفع الكتّاب إلى تأليف مثل هذه المجموعة المتميزة من المؤلفات التي استهلت بالتأريخ المبتكر القائم بذاته الذي ألفه علاء الدين عطاء ملك الجويني المتوفّى سنة ٦٨١ هـ (١٢٨٣ م) وإن لهذا التأريخ ـ على الرغم من ذلك ـ صلة بذلك الصنف من التواريخ الذي توافر عليه الكتاب ، وهو ما سبق أن وصفنا (فقرة ب ، ٢ في أعلاها) . وتبدأ المدرسة المغولية الحقة بالمجموعة الذائعة الصيت التي ألفها الوزير فضل اللّه رشيد الدين طبيب المتوفّى عام ٧١٨ هـ (١٣١٨ م) وهذه المجموعة هي الأثر المباشر لدخول الإيلخانية في الإسلام . وكان رشيد الدين يؤلف كتبه أجزاء باللغتين العربية والفارسية . فجعل الجزء الأول خاصّاً بالأسر المالكة واعتمد فيه على الرواية المغولية اعتماداً كبيراً ثم ذيّله بتأريخ ألجايتو . ويحوي الجزء الثاني إشارات في تأريخ الهند والصين وأوروبة ، وهو يتفق في هذا الشأن وذلك الفرع من التأريخ العربي الذي انصرف عنه الكتّاب أمداً طويلاً ، ونعني به الموسوعات

ويختلف عنه في أن مواده مستقاة من رواة معاصرين ، ويماثله في أن تصور الكاتب لمؤلفه خير من حقيقة المؤلف نفسه ، ومع ذلك فإن هذا لا ينقص من شأنه . ثم إن هذا الجزء قد اشتهر برصانة أسلوبه وتحريه للاسهاب أكثر من اشتهاره بالأخذ بأسباب الجمال . ولا يعنينا كثيراً أن يكون مرجع الفضل في هذا إلى رشيد الدين أو إلى عبد اللّه بن علي القاشاني ، وإنما الذي يستوقف نظرنا هو أنه على الرغم من ذيوع صيت كتاب رشيد الدين في الخافقين فإنه قد ارتكس فجأة . ونبذ جميع الكتاب المنتمين الى هذه المدرسة طريقته نبذاً تاماً مع أنهم كانوا موضع رعايته . ولم يشذ عن ذلك سوى اثنين من أصحاب المختصرات هما بناكتي المتوفّى عام ٧٣٠ هـ (١٣٢٩ ـ ١٣٣٠ م) وحمد اللّه مستوفي القزويني (انظر هذه المادة) المتوفّى بعد عام ٧٥٠ هـ (١٣٤٩ م) . وجل هؤلاء ـ بما فيهم القزويني نفسه ـ قد استعاضوا عن ذلك بمحاولة التفوق على الفردوسي بتأليف تواريخ في صورة الملاحم الطويلة القائمة على ذلك الوزن الشعري الذي انتهجه .

وليس هناك مؤلف هام اخر مما كتب بالنثر سوى ذلك التأريخ البليغ الأسلوب الذي صنفه عبد الله بن فضل اللّه المتوفّى بعد عام ٧١٢ هـ (١٣١٢ م) والملقب بوصّاف ، وهو ينحو نحو النمط القديم المعروف بالتأريخ الرسمي (انظر فقرة ب ، ٥) . وقد أصبح هذا التأريخ عمدة ، وكان من شأنه أن أغرى الأجيال اللاحقة من مؤرخي الفرس بالضرب في بيداء البلاغة .

وتعثر التأريخ في الفترة بين انحلال المدرسة المغوليّة وقيام تيمور . وكان هذا الفاتح يضم إلى حاشيته جماعة من الكتّاب وقفهم على تدوين تأريخ حملاته وقراءة ما يكتبونه بين يديه . وعلى هذا النمط خلد ذكر حكمه بتأريخ منظوم باللغة التركية اسمه « تأريخ خاني » وآخر بالفارسية كتبه نظام الدين شامي ، وقد حذر نظام الدين من الركون إلى البلاغة والطنطنة . وعلى الرغم من ذلك عدا النسيان على مصنفه الموسوم بـ « ظفر نامه » ونبه ذكرالمصنف المنمق الذي ألفه شرف الدين (انظر هذه المادة)

علي يزدي المتوفّى عام ٨٥٨ هـ (١٤٥٤ م) وسماه بالاسم نفسه ، وغدا منذ ذلك الوقت نموذجاً لرشاقة الأسلوب . وقد بلغ هذا النشاط في كتابة التأريخ غايته في عهد خلفاء تيمور ، وبخاصة في مدرسة هراة التي أحيت رواية رشيد الدين في ظل رعايتهم ووكل شاهرخ إلى حافظ أبرو المتوفّى عام ٨٣٣ هـ (١٤٣٠ م) أن يعيد نشر « جامع التواريخ » ويذيله ، وقد قام هذا الكاتب نفسه بتأليف تأريخ عام لولد شاهرخ إيسنغر . وهذا التأريخ قليل الحظ من الابتكار إلا أن أسلوبه سهل رصين . ونلمح هذه الرصانة نفسها في المجمل الذي ألفه فصيح الخوافي حوالي عام ٨٤٥ هـ (١٤٤١ م) ولعلها بادية في الأربعة « أولوس » الذي ألفه السلطان ألغ بك المتوفّى عام ٨٥٣ هـ (١٤٤٩ م) ، ولم يبق من هذا المصنف سوى مختصر له . وكان هذا السلطان واسع المعرفة متفنناً في علوم جمة . ونحن لا نستطيع أن نخرج من كتابة التأريخ ذلك الأسلوب الرشيق المرصع الذي أشاعه كتاب من أمثال حسين

كاشفي (انظر هذه المـادة) . واستجابـت جمهـرة المؤلفين التيموريين لفعل هذا الأسلوب ؛ وأخـذت المؤلفات المتأخرة تستبحر في البلاغة والطنطنة . ولم يستطع عبد الرزاق السمرقندي المتوفّى عام ٨٨٧ هـ (١٤٨٢ م) - بأسلوبـه الآخـذ بقسـط وافـر من الاعتدال - أن ينافس ذلك الأسلوب المرصع الذي كتبت به « روضـة الصفـاء » لميرخوانـد (انظـر هذه المادة) المتـوفّى عام ٩٠٣ هـ (١٤٩٨ م) لأن هذا الأسلوب المنمق صادف هوىً في نفوس الناس . وقد نقل خواندمير حفيد ميرخواند رواية هراة في صورتهـا المتأخرة إلى الهند حيث وجدت في هذه البلاد أيضاً تربة صالحة .

٣ - سبق أن أشرنا إلى أن بداية تصنيف التواريخ بالفارسية في الهند كانت أثراً من آثار الفتح الغـوري وقيام سلطنة دهلي (انظـر فقـرة ب ، ٦) وأن قوام الحوليات الهندية الفارسية مرتبط بهذه الرواية . وأهم مؤلف بعد « تاج المآثر » لحسن نظامي المتوفّـى عام ٦١٤ هـ (١٢١٧ م) هو الـذيل الـذي كتبـه ضياء

الدين برني المتوفى بعد عام ٧٥٨ هـ (١٣٥٧ م) لتاريخ الجوزجاني ، ولم يؤثر إلى جانب هذا الذيل سوى تراجم قليلة تجنح إلى المدح في المادة والترصيع في الأسلوب . وعلى هذا فإن هناك دلائل على وجود رواية وطنية في إقليم السند ترجع إلى عهد الفتح العربي في القرن الأول للهجرة (القرن الثامن الميلادي) ، وإنا لنكاد نلمح هذه الرواية في زوايا القصة التأريخية التي أذيعت في القرن السابع الهجري (الثالث عشر الميلادي) باسم « حاج نامه » ، على حين أن التأريخ المحلي في كجرات وفي الجنوب كان في الوقت نفسه أكثر اتصالاً بالتأريخ في فارس .

٤ ـ ظلت الرواية الفارسية الأدبية سائدة في الولايات التركية والعثمانية طوال هذا العهد . ولم تكن المصنفات التي كتبت نثراً أو الملاحم التي تتحدث عن سلاجقة الأناضول بذات قيمة أدبية ، وإنما ترجع أهميتها إلى أنها كانت نموذجاً سار على نهجها التأريخ التركي الناشيء ، ونلمس هنا مرة أخرى

أنه على الرغم من أن الكتّاب لم ينصرفوا إنصرافاً تامّاً عن الأسلوب البسيط فإن الأسلوب المنمق قد رجح عند الناس آخر الأمر ، هذا الأسلوب الذي بلغ الغاية من الترصيع والمبالغة في كتاب « هشت بهشت » الذي ألفه نثراً إدريس بن علي البدليسي المتوفّى عام ٩٢٦ هـ (١٥٢٠ م) نزولاً على رغبة بايزيد الثاني . وإنه لمن إلقاء القول على عواهنه أن نهوّن من شأن مؤلّف لأنه يجنح إلى التهويل ، وآية ذلك أن وراء الحشو واللغو اللذين يفيض بهما مصنف البدليسي ـ كما يفيض بهما تأريخ وصاف وغيره من المصنفات التي تنحو هذا النحو رواية جدية ذات قيمة تأريخية كبرى .

٥ ـ من أبرز الفوارق التي بين التأريخين الفارسي والعربي ندرة التراجم التأريخية في أولهما . أما التراجم الأدبية فقد كانت بطبيعة الحال وافرة ، وتشمل بعض التواريخ العامة إشارات عن الوفيات بالطريقة المألوفة ، أو فصول عن الأعيان وبخاصة الوزراء والشعراء والكتاب . ثم يأتي بعد ذلك سير

الأولياء والصوفية . وبعضها خاص بأفراد ، وأهم شاهد على ذلك سيرة الشيخ صفي الدين التي كتبها توكل بن بزّاز (انظر هذه المادة) حوالي عام ٧٥٠ هـ (١٣٤٩ م) ، وبعضها الآخر يتحدث عن جماعات خاصة أو عامة (انظر مواد « العطار » و « جامع » « مولوي ؟ ») . وهناك مصنفان في تراجم الوزراء صنفهما كاتبان من مدرسة هراة أحدهما « آثار الوزراء » وقد ألفه سيف الدين فضلي عام ٨٨٣ هـ (١٤٧٨ م) والآخر « دستور الوزراء » وقد ألفه خواندمير عام ٩١٥ هـ (١٥٠٩ م) ، ولكن لم تكتب بالفارسية مؤلفات جديرة بأن تقارن بمعاجم التراجم العربية المعاصرة إلا في القرن التالي . وواضح أن هذا يردّ إلى الصلة الوثيقة بين التراجم والبحوث الدينية . ومن الميسور أن نهتدي إلى علة خلو اللغة الفارسية من التراجم إذا تذكرنا أن اللغة العربية ظلت إلى العصر الصفوي لغة الدين والعلم حتى في إيران والهند ، وأن اللغة الفارسية كادت تقتصر على الأدب . ويصعب علينا أن نبين لماذا لم تكتب ، ولو

بالعربية ، تراجم تتصل بالأقاليم الفارسية والتركية .

د ـ شهد الربع الأول من القرن العاشر الهجري (الخامس عشر الميلادي) إعادة توزيع القوى في العالم الإسلامي ، وكاد هذا الأمر يشمله من أقصاه إلى أقصاه . فقد وطد الأتراك العثمانيون سلطانهم في غربي آسية وشمالي إفريقية حتى حدود مراكش . وأنشأ الصفَويُّون في إيران دولة شيعية كائنة بذاتها ، وأقام الشيبانيون دويلات أوزبكية في أواسط آسية ، وظهر في الهند بيت المغل ، وهب بيت شريف يدفع عدوان الأسبان والبرتغال عن مراكش . وحصل زنج النيجر على نظام إسلامي أكثر وضوحاً في عهد السنغوي . وكان لابد أن تقترن هذه الحركات بترتيب جديد للثقافات وتوجيه آخر للأمور مما خلف آثاراً في جميع ألوان الأدب وبخاصة في التأريخ . والحق إن التاريخ العربي هو الذي تأثر أبلغ الأثر بذلك ؛ أما التأريخ الفارسي فقد قاسى من جراء تلك العزلة المذهبية التي كانت عليها فارس . بيد أنه ظهرت بالتركية في ذلك الحين تواريخ تنبض بالقوة والحياة .

وعلى الرغم من أن هذه التواريخ ترتبط بما سبقها فإنها تقوم ـ إلى حد ما ـ على نهج مبتكر .

(ا) ١ ـ وقد أدى إخضاع الولايات العربية الوسطى للحكم العثماني إلى حرمان التأريخ العربي من البواعث المحلية التي كان وجوده مرتبطاً بها ، فانحط انحطاطاً يكاد يكون تاماً . وكان كل ماألفه الكتّاب من المصنفات التأريخية المحضة في مصر والشام والعراق وبلاد العرب حتى نهاية القرن الثالث عشر الهجري (التاسع عشر الميلادي) مقصوراً على عدد قليل من التواريخ العامة الضعيفة المادة (انظر البكري والديار بكري والجنابي) وعلى بعض تواريخ محلية أو سير متفاوتة في القيمة . ووصلت الرواية التأريخية العربية القديمة آنئذ إلى خاتمتها على يد كاتبين كبيرَين أحدهما نشأ بمصر وهو عبد الرحمن الجبرتي (انظر هذه المادة) المتوفّى عام ١٢٣٧ هـ (١٨٢٢ م) والآخر نشأ بلبنان وهو حيدر أحمد الشهابي المتوفّى عام ١٢٥١ هـ (١٨٣٥ م) . وبقيت هذه الرواية في أواسط بلاد

العرب وشرقيها وجنوبيها إلى نهاية القرن (أنظر مادة « دحلان ») وأثمرت في المغرب فقيضت لنا كاتباً حقيقاً بأن ينعت بآخر السلف الصالح ، ألا وهو الناصري السلاوي (انظر هذه المادة) المتوفّى عام ١٣١٥ هـ (١٨٩٧ م) . وكان مجيئه عقب سلسلة مشابهة من المؤرخين الخاملين لم يقطعها سوى تلك الشخصية البارزة شخصية المقري (أنظر هذه المادة) التلمساني المتوفّى عام ١٠٤١ هـ (١٦٣٢ م) الذي تعتبر حولياته في تأريخ الأندلس وسيرته لابن الخطيب خير ممهد لرواية الأندلس الزاهرة .

ولقد اتجه بعض الكتاب في تركية إلى الرواية العربية التاريخية فألف منجم باشي (انظر هذه المادة) المتوفى عام ١١١٣ هـ (١٧٠٢ م) مؤلفه القيم في التأريخ العام بالاعتماد عليها ، وانتشرت هذه الرواية أيضاً في كثير من الأقاليم القاصية التي كانت أحدث عهداً بالإسلام وبخاصة غربي إفريقية ، فكان في هذا بعض ما يعوض انحطاطها في مهادها

الأصلية . ومن شواهد انتشار الرواية العربية في غربي إفريقية وجود بعض التواريخ المحلية ومن أهمها تأريخ سنغوي لعبد الرحمن السعدي المتوفّى بعد عام ١٠٦٦ هـ (١٦٥٦ م) وتواريخ ماي إدريس صاحب برنو الذي حكم من عام ٩١٠ إلى عام ٩٣٢ هـ (١٥٠٤ - ١٥٢٦ م) وقد ألفها الإمام أحمد . وبقي في إفريقية الشرقية تأريخ قديم لكلوة وتأريخ لحروب أحمد كران في الحبشة كتبهما شهاب الدين عرب فقيه ، وتواريخ أخرى أحدث عهداً تفرعت من هذين وكتبها مؤرخون على مذهب الإباضية في عمان . وكان من شأن العلاقات الوثيقة بين بلاد العرب وبين الشاطىء الغربي للهند أن أصبحت اللغة العربية هي اللغة الرسمية في هذا الشاطىء وبخاصة في الجنوب وعلى هذا فلا يدهشنا أن نجد تاريخاً عربيّاً للحروب البرتغالية كتبه زين الدين المعبري المتوفّى عام ٩٨٧ هـ (١٥٧٩ م) وإذا اتجهنا في هذا الشاطىء صوب الشمال لقينا تنافساً بين العربية والفارسية حتى إنه لم يبق من

المؤلفات العربية التي على شيء من الحجم سوى تأريخ عربي واحد كتبه محمد بن عمر ألغخاني الكجراتي المتوفّى بعد عام ١٠١٤ هـ (١٦٠٥ م) ، واستقى أكثر مادته من المؤلفات الفارسية . ولم يكتب في فارس نفسها بالعربية سوى تأريخ أو تأريخين قصيرين .

٢ ـ واحتفظت الرواية القائمة على التراجم بقوتها ولا سيما في الشام ، لأنها كانت ـ على عكس الرواية التأريخية ـ لا تعتمد كثيراً على التقلبات السياسية . وآية ذلك أن علماء دمشق واصلوا تأليف المعاجم في أعيان القرن العاشر والحادي عشر والقرن الثالث عشر (انظر مواد « البوريني » و « المحبي » و « المرادي ») وهناك مؤلفات أخرى خلدت ذكر العلماء الذين خرجوا من مدينة واحدة أو إقليم واحد . وهناك إلى جانب هذا نوع من السير منمق مستغلق كُتب بالشعر المنثور ، وإن صلته بهذه المؤلفات لقريبة جدّاً من الصلة التي بين التواريخ المكتوبة بهذا النثر وبين التواريخ ذات الأسلوب

المستقيم البسيط . وخير من يمثل هذا النحو من التأليف هو شهاب الدين الخفاجي المصري (أنظر هذه المادة المتوفّى عام ١٠٦٩ هـ (١٦٥٩ م) . ولا أدل على شيوع مصنف هذا الكاتب من أن علي خان بن معصوم (انظر هذه المادة) قد ألّف ذيلاً له في الهند عام ١٠٨٢ هـ (١٦٧١ م) وقد روى المحبي المتوفّى عام ١١١١ هـ (١٦٩٩ م) عن هذا الذيل ، وألف أيضاً ذيلاً آخر .

ولقد بلغ الأمر أن ألفت في المناطق الفارسية والتركية تراجم باللغة العربية . وإن كتاب « الشقائق النعمانية » الذي ألفه قاضي إستنانبول أحمد بن مصطفى طاشكبري زاده المتوفّى عام ٩٦٨ هـ (١٥٦١ م) لمن الكتب العمدة في تأريخ الاسلام بتركية ، وقد ذّيل هذا الكتاب باللغتين العربية والتركية . ويبدأ أثر الصلات التي توثقت بين الجماعات الشيعية العربية وبين نظائرها في فارس والهند في عدة معاجم شيعية ، ولم يقتصر تأليف هذه المعاجم على العرب وحدهم (انظر الحر العاملي)

بل تعداهم إلى الفرس والهنود ، وشاهد ذلك ما صنفه محمد باقر موسوي خو انساري الفارسي ومعاصره الهندي سيد إعجاز حسين القنتوري المتوفّى عام ١٢٨٦ هـ (١٨٦٩) ، وكتبت بالهند أيضاً عدة تراجم في أهل السنة .

وانتشرت الرواية العربية القائمة على التراجم من المغرب حيث ظلت العناية بها موصولة (أنظر الوفراني) إلى غربي السودان فقيض لها فيه نصير نابه الذكر هو أحمد بابا التمبكتي المتوفّى عام ١٠٣٦ هـ (١٦٢٧ م) وكان هذا هو حال السودان الشرقي أيضاً إذ خرج منه محمد واد ضيف اللّه المتوفّى عام ١٢٢٤ هـ (١٨٠٩ - ١٨١٠ م) وخلد ذكر الصالحين والفقهاء في مملكة فنج بكتابه المعروف بالطبقات .

٢ - لم تنقطع الصلات العقلية بين فارس وبين الدولة العثمانية والهند انقطاعاً تامّاً عند ما اتخذت الدولة الأولى التشيع مذهباً رسميّاً لها ، ولم يكن لهذا

الانقلاب الديني من أثر سوى إبعاد الشقة بين التأريخ في كل من فارس والهند . وثمة ظاهرة أهم من هذه نشاهدها في تدوين التأريخ بهذين القطرين ، وهي أن الكتّاب كادوا ينفردون بالتأليف فيه . ويندر أن نصادف عالماً على شيء من الاستقلال في الرأي أو البعد عن الهوى . فقد خلا الميدان لذلك الكاتب الخاضع الذي يطمس مجموع التفاصيل سديدها وأجوفها بغشاء ثقيل من الشعر العادي والأسلوب المرصع المليء باللغو . وطبيعي أن هناك من لا ينطبق عليه هذا القول ، وهو أمر مشاهد بصفة خاصة في المؤلفين العديدين الذين صنفوا التواريخ العامة ؛ غير أن هؤلاء كانوا من أولئك على طرفي نقيض ، إذ هم قد جنحوا إلى الجفاف والاقتضاب . وإن النظرة العامة إلى ما صنف من التواريخ بفارس والهند في هذه الحقبة لتفصح عن سلسلة مملة من التواريخ العامة والتواريخ المحلية أو الخاصة بالأسر الحاكمة ، ويتخلل هذه السلسلة فترات نشط فيها الكتّاب وألفوا ما يشبه التراجم بدافع من أصحاب

التيجان . وكان بعض هذه المؤلفات على شيء كبير من القيمة ، إلا أن أصحابه كانوا يعتبرون التأريخ فرعاً من الأدب ، وهو ميل تأصل في نفوسهم .

١ ـ كان جل التواريخ العامة ـ سواء أكانت مكتوبة في الهند أم في فارس ـ قليل التنسيق ضئيل الحظ من الإبداع ؛ وكل ما فيه أن قيمته تنحصر في روايته لحوادث العصر الذي دُوِّن فيه . والتبويب بحسب الأسر المالكة هو الشائع في هذه التواريخ ، وهي تردف أحياناً بذيل في تقويم البلدان . ومن بين التواريخ التي ليست أيضاً بذات أهمية تاريخ نظام شاهي (أنظر هذه المادة) المتوفّى عام ٩٧٢ هـ (١٥٦٥ م) و « تاريخ ألفي » وهو مؤلف متعدد الأجزاء كتب بأمر من أكبر إحياء لذكرى انقضاء ألف سنة على الهجرة ، و « صبح صادق » الذي ألفه كاتب الوقائع (واقعة نويس) محمد صادق آزاداني المتوفّى عام ١٠٦١ هـ (١٦٥٢ م) ، و « خلد برين » الذي كتبه محمد يوسف واله عام ١٠٥٨ هـ (١٦٤٨ م) ، ومؤلفات محمد بقاء سهانبوري

(انظـــر هذه المــادة) المتوفَّـى عام ١٠٩٤ هـ (١٦٨٣ م) و « تحفة الكريم » الذي ألفه مير علي شيرقانـي المتوفّـى بعـد عام ١٢٠٢ هـ (١٧٨٧ م) وفيه ذيل عن السند ، وثلاثة مؤلفات فارسية ترجع إلى القرن الأخير (انظر رضا قلي خان وسيهر ومحمـد حسن خان) . أما كتاب « مرآت الأدوار » الذي ألفه مصلح الدين لارى فترجع أهميته إلى أنه آخر تأريخ عام كتب عن الدولة العثمانية باللغة الفارسية ، كمـا ترجع أهمية التأريخ الذي كتبه حيدر بن علي الرازي (انظر هذه المادة) عام ١٠٢٨ هـ (١٩١٩ م) إلى ما في تبويبـه من إبـداع وما يتميز به من بعـد عن الصبغة الرسمية .

وقد أستخدمـت اللغـة الفـارسية أيضـاً في كتابـة تواريخ البـلاط بدويلات التركمـان في أواسـط آسية وبقي من هذه التواريخ عدد كبير (انظـر مادة « أبـو الخير ») .

٢ ـ وقد دعا قيام بيت الصفَوِيِّين الكتّاب إلى تأليف

سلسلة من التواريخ الخاصة بالأسر الحاكمة أهمها « أحسن التواريخ » الذي أتمه مؤلفه حسن روملو عام ٩٨٥ هـ (١٥٧٧ م) وهذا الكتاب محدود النطاق بعض الشيء ، وتاريخان في عهد عباس الأول الذي حكم من عام ٩٩٥ إلى عام ١٠٣٧ هـ (١٥٨٧ - ١٦٢٧ م) ، و« تاريخ عباسي » لمحمد منجم يزدي ، والمؤلف الكثير الاسهاب الموسوم بـ « تأريخ عالم آراي عباسي » لاسكندر بك منشي (انظر هذه المادة) وقد خلد ذكر نادر شاه بتأريخين ألفهما مهدي خان أسترابادي (انظر هذه المادة) المتوفّى بعد عام ١١٧٣ هـ (١٧٦٠ م) . وثانيهما المعروف بـ « درّة نادري » وهو تقليد لوصاف باعتراف المؤلف ، وتأريخ ثالث كبير في ثلاثة مجلدات كتبه محمد كاظم ؛ كما خلد ذكر هذا الشاه أيضاً في التأريخ العام الذي ألفه محمد محسن وسماه « مستوفى » . أما فتح علي شاه الذي حكم من عام ١٢١٢ إلى عام ١٢٥٠ هـ (١٧٩٧ - ١٨٣٤م) فقد كُتب بأمره مالا يقل عن ثلاثة تواريخ في الأسر الحاكمة وتأريخ عام . وهذه المؤلفات لا تستوعب

بحال كل ما كتب بفارس في هذا العهد من تواريخ الأسر الحاكمة والتواريخ المحلية ، وبعض هذه التواريخ المحلية يمتاز بصفة خاصة بما يمدنا به من فوائد جليلة عن البلد أو الإقليم الذي تحدثت عنه وبجنوح أصحابها إلى الأسلوب البسيط المألوف ، غير أننا اذا نظرنا إلى هذه التواريخ نظرة عامة لألفينا أن قيمتها لا تتناسب وحجمها ، وأن الهند ترجحها كثيراً في هذا الشأن .

٣ ـ وكانت الهند في مستهلّ العهد المغلي ملتقى روايات ثلاث : الأولى الرواية الهندية المغلية القائمة التي ظلت متصلة منذ العهد السابق (أنظر فقرة ج (٢)٣) والثانية رواية مدرسة هراة (أنظر فقرة (٢)٢) والثالثة هي ذلك اللون الجديد الذي أدخله أباطرة المغل أنفسهم (انظر الفقرة التالية) . وقد نشأ من اتحاد هذه الروايات الثلاث رواية تأريخية هندية متميزة ، ولو أن قليلاً من المؤرخين قد تأثروا بما أنتجه معاصروهم في فارس . وقد ظهر منذ نهاية القرن الثاني عشر الهجري (الثامن عشر الميلادي)

مؤثر آخر مبعثه أولئك العلماء والمستشرقون المقيمون في الهند ، إلا أن التغير الذي أصاب منهج التأريخ على يدهم لم يظهر دفعة واحدة .

وأول من أفصح عن الرواية الهندية إفصاحاً مبيناً : نظام الدين أحمد (أنظر هذه المادة) وعبد القادر بداءوني (أنظر هذه المادة) المتوفَّيان عام ١٠٠٤ هـ (١٥٩٥ ـ ١٥٩٦ م) وذلك في كتابيهما في التأريخ العام اللذين تناولا فيهما الكلام على الهند الإسلامية منذ عهد الغزنويين . ومن الواضح أن هذا قد حدث في عهد أكبر الذي حكم من عام ٩٦٣ إلى عام ١٠١٤ هـ (١٥٥٦ ـ ١٦٠٥ م) . ومن حق البداءوني علينا أن ننوّه في هذا المقام بتأريخه تنويهاً خاصاً ، فقد أبدى فيه إبداعاً وبصراً بالنقد ، وهو يمتاز فوق هذا ببرئه من الصبغة الرسمية وبانصرافه إلى التراجم الهندية انصرافه إلى الحوليات السياسية ، أما الكتاب الذي صنفه خلفه محمد فرشته (أنظر هذه المادة) فأوسع في ميدان تأريخ الهند الاسلامية مجالاً ، إلا أنه دون تاريخ البداءوني بصراً

بالنقد ، وما إن انقضى قرن من الزمان حتى وصلت الرواية الهندية التأريخية إلى أقصى مراحلها ، إذ أخذ الكتّاب الهنود يؤلفون في التأريخ الهندي الفارسي (انظر سنجان راي) مما أدى إلى تواشيح الهند الهندوسية منذ البداية والهند الإسلامية ، وقد تيسر ما بقي من هذا الأمر بفضل ما نقل إلى اللغة الفارسية من عيون الكتب السنسكريتية نزولاً على أمر أكبر وغيره من أباطرة المغل .

وكانت تكتب إلى جانب هذه المؤلفات تواريخ عن عهود الحكام كل منهما خاص بملك ، وأول هذه التواريخ عن عهد أكبر . وسنكتفي هنا بذكر أهمها :

يشتهر مصنف (أكبر نامه » لأبي الفضل علاّمي (انظر هذه المادة) المتوفّى عام ١٠١١ هـ (١٦٠٢ م) بجزئه الثالث بصفة خاصة . وهذا الجزء موسوم الإدارة في عهد أكبر . وأرخ عهد جهانكير في مصنفه « توزك » ، (انظر الفقرة التالية) وفي مصنف وزيره معتمد خان (انظر هذه المادة) المتوفّى عام ١٠٤٩ هـ (١٦٣٩ م) وأرخ

محمد كاظم (أنظر هذه المادة) المتوفّى عام ١٠٩٢ هـ (١٦٨١ م) ومحمد سامي مستعد خان (انظر هذه المادة) المتوفّى ١١٣٦ هـ (١٧٢٤ م) عهد أورنك زيب . وقد وصف غلام حسين خان (أنظر هذه المادة) المتوفّى عام ١١٩٥ هـ (١٧٨١ م) اضمحلال بيت المغل ونشأة سلطان الإنكليز ، وكتب خير الدين محمد إلاه آبادي المتوفّى بعد عام ١٢١١ هـ (١٧٩٦ م) تأريخ شاه عالم الثاني . وأقرب هذه المصنفات إلى فن التأريخ هو تأريخ آل تيمور لمحمد هاشم خوافي خان (أنظر هذه المادة) المتوفّى عام ١١٤٥ هـ (١٧٣٢ م) والمصنف المعروف بـ « سواغ أكبري » الذي كتبه أمير حيدر حسيني بلكرامي حوالي عام ١٢٠٠ هـ (١٧٨٥ م) بالاعتماد على المصادر الأصلية وتناول فيه بالنقد عهد أكبر .

وكان لكل بيت مستقل أو شبه مستقل من بيوت الحكم ، ولكل ولاية في الهند من البنغال إلى جبال الكرنات ، سلسلة من التواريخ تشبه ما أسلفنا وتقل

عنها في الحجم ، وهي تتسم في الغالب بسمات التأريخ المغلي . ولسنا بحاجة إلى ذكر كل هذه التواريخ ولنكتفِ بالتأريخين اللذين ألفهما عن الأفغان نعمت اللّه بن حبيب اللّه الهروي المتوفّى عام ١٠٢١ هـ (١٦١٢ م) وإمام الدين حسيني المتوفّى عام ١٢١٣ هـ (١٧٩٨ م) . وقد اعتمد عليهما محمد عبد الكريم المتوفّى بعد عام ١٢٤٦ هـ (١٨٣٠ م) في تأليف تأريخه المتأخر عنهما في الزمن . وعولج تأريخ أفغانستان في ناحيتها الشمالية على يد عبد الكريم البخاري المتوفّى بعد عام ١٢٤٦ هـ (١٨٣٠ م) . وقد كتب تأريخه لخانات آسية الوسطى في إستانبول .

٤ ـ وأهم ما يتصف به التأريخ الهندي الفارسي من الصفات الأصيلة وفرة المذكرات التي كتبت في هذا العهد ، وبين هذه المذكرات وبين التاريخ المألوف تباين واضح قوي . ويظهر أن التيموريين هم الذين أوحوا بهذا الاتجاه ، وأقدم الشواهد على ذلك مذكرات الامبراطور بابر المتوفّى عام ٩٣٧ هـ

(١٥٣٠ م) وقد كتبت بالتركية ، ومذكرات ابن عمه ميرزا حيدر دوغلات (انظر مادة « حيدر ميرزا ») المضمومة إلى تاريخ الجغتائية المتأخرين الموسوم بـ « تاريخ رشيدي » وقد كتبت بالفارسية . ثم مذكرات همايون المتوفّى عام ٩٦٣ هـ (١٥٥٦ م) التي كتبها ساقيه (آفتاباجي) جوهر . وقد بزّتْهُ أخته من أبيه كَلبدن بيكم المتوفاة عام ١٠١١ هـ (١٦٠٣ م) بمذكراتها التي كتبتها نزولاً على رغبة أكبر . وتعتبر مذكرات كلبدن من أهم المصنفات التي تمس العلاقات الشخصية في التاريخ الاسلامي . وكذلك ألف جهانكَير المتوفّى عام ١٠٣٧ هـ (١٦٢٧ م) مذكرة عن السبع عشرة السنة الأولى من حكمه بعنوان « توزك جهانكَيري » . وأعاد خلفه نشرها بعد أن صححها ولفقها . ويظهر أن المذكرات المصنوعة الموسومة بـ « توزكات تيموري » - والتي تُدُووِلَت في الهند على اعتبار أنها الرسائل الموثوق في نسبتها إلى تيمور - ترجع إلى هذا العهد .

ولم ينفرد أعضاء البيت المالك بكتابة مثل هذه

المذكرات . بل إن كثيراً من الأفراد قد رووا في لغة بسيطة خالية من التصنع ما شهدوه من الحوادث عياناً . وأشهر هذه المذكرات « تذكرة الأحوال » للشيخ محمد علي حزين المتوفّى عام ١١٣٠ هـ (١٧٦٦ م) ، و « عبرت نامه » التي كتبها ميرزا محمد بن معتمد خان حوالي عام ١١٣١ هـ (١٧٦٧ م) ، أما بقية هذه المذكرات فوصف لرحلات ليس فيه من المواد التأريخية الهامة إلا القليل .

٥ ـ تقدمت كتب التراجم الفارسية في هذا العهد عن العهد السابق وكان لها الصدارة كما كان حالها في الماضي بفضل المؤلفات التي اقتصرت على شعراء فارس والهند . وكانت التراجم التأريخية قليلة أشهرها « مآثر الأمراء » لمير عبد الرزاق الأورنكَ آبادي المتوفّى عام ١١٧١ هـ (١٧٥٨ م) . وأشمل التراجم الفارسية « هفت إقليم » الذي أتم تأليفه أمين أحمد الرازي عام ١٠٢٨ هـ (١٩١٩ م) وهو مقسم ـ كما يبدو من عنوانه ـ إلى سبعة أقسام كل

قسم خاص بولاية من ولايات إيران السبع . وفي نهاية القرن الثاني عشر الهجري صنف مرتضى حسين بلكَرامي كتاباً يشبه هذا ضمنه إشارات خاصة عن الهند وسماه « حديقة الأقاليم » .

وليس هناك من جهة أخرى أي معاجم شاملة في التراجم على نسق ما ألف في اللغة العربية . وأقرب المعاجم شبهاً ما كتب باللغة الفارسية من المؤلفات المقصورة على الشيعة وعلمائهم من جهة وعلى الأولياء والصوفية من جهة أخرى . أما عن الطائفة الأولى فإن مصنف « مجالس المؤمنين » الذي كتبه بالهند نور اللّه بن شريف المرعشي (انظر هذه المادة) المتوفّى عام ١٠١٩ هـ (١٦١٠ م) قد اعتمد على الرواية العربية الخاصة بتراجم الشيعة ، في حين أن كتاب « نجوم السماء » الذي ألفه محمد ابن صادق بن مهدي عام ١٢٨٦ هـ (١٨٦٩ م) قد تناول الكلام على علماء الشيعة في القرون الحادي عشر والثاني عشر والثالث عشر . أما التراجم الخاصة بالأولياء والصوفية فقد كتبت كما كان متوقعاً

بالهند فقط ، وهي تعنى بصفة خاصة بأولئك الذين خرجوا من هذه البلاد أو الذين يمتون إليها بسبب . ومن أهم المؤلفات العديدة التي تتحدث عن أشخاص الأولياء وعن الطوائف والجماعات « سيَر العارفين » لحامد بن فضل الله (جمالي) المتوفّى عام ٩٤٢ هـ (١٥٣٥ م) و« أخبار الأخبار » لعبد الحق البخاري (أنظر هذه المادة) المتوفّى عام ١٠٥٢ هـ (١٦٤٢ م) . والمصنف الضخم « مرآة الأسرار » . ومن أهم الكتب المختصرة التي تتحدث عن الصوفية في جميع العصور « سفينة الأولياء » للأمير المغلي المنكود الطالع دار اشكوه (أنظر هذه المادة) المتوفّى عام ١٠٦٩ هـ (١٦٥٩ م) .

To: www.al-mostafa.com